

تقويم الدرجات العليا بجامعة الخرطوم: السمات والمشاكل والحلول

إعداد :

البروفسور مدنى محمد أحمد
البروفسور أكولدا مان تير
البروفسور أحمد حسن الجاك
البروفسور حامد أحمد درار
الأستاذ الرشيد موسى محمد
الأستاذة زينب الطاهر

1. مقدمة

يصف التقويم مرحلة من مراحل تطور العملية العلمية للدرجات فوق الجامعية ويحدد اللوائح التي تضبطها وتحكم مسارها عبر المراحل المختلفة حتى تنتهى بإنتاج مخرج تعليمي يتصف بالكفاءة والجودة العاليتين. وبالرغم من أن العملية التقويمية عادة تأتي في نهاية العملية العلمية الشاملة غير أنها عادة تصير تنوياً لها وذلك ببلوغ مرحلة إنتاج الخدمة والسلعة التعليمية في شكل درجات ومؤهلات نهائية. إن اكتمال التقويم في نهاية المرحلة التعليمية لا يجعله غائباً عن كل مراحلها الأخرى. فالتقويم يتأثر سلباً وإيجاباً بنوع ومستوى الطالب المقبول ، كما يتأثر بنوع وفعالية البنية الدراسية التحتية وبمستوى الإشراف العلمى الذى يناله الطالب، بل بمستوى وكفاءة وقدرة الممتحن الداخلى والخارجى. وكذلك يتأثر التقويم بالبرامج ونظم التدريس والامتحان والتصحيح وأداء الأجهزة الإدارية والتنسيقية المؤثرة على إجازة الدرجة في مراحل المجالس المتخصصة ومجلس الأساتذة.

إن العملية التقويمية تضم مراحل كثيرة ومتراصة ومعقدة تحتاج دراستها لوقت وزمن وجهد أكبر من المتاح لهذه الورقة. فمثلاً لا تهدف هذه الورقة لدراسة النظم التي تحكم إعداد الامتحانات وأساليبها وطرقها ومهاراتها وبناء القدرات المطلوبة لذلك من كل أعضاء هيئة التدريس. كما لا تعالج الورقة نظم وطرق وأساليب تصحيح الامتحانات والاختبارات والمهارات والتدريب المطلوب لإجابتها كما هو معمول به في بعض الجامعات العالمية لرفع كفاءة العملية التقويمية (ارجع إلى Jacobs, 1992، Frisbie and Diamond, 1979، Walvoord and Anderson, 1998).

تهدف هذه الورقة لدراسة واقع العملية التقويمية للدرجات العليا بجامعة الخرطوم لأجل:
أولاً: تقويم مدى فعالية اللوائح التي تحكمها في مستويات الممتحنين والمجالس التخصصية ومجلس الأساتذة.

ثانياً: تحديد نقاط القوة والضعف في هذه العملية مع التوصية بإجراء التغييرات والتعديلات في اللوائح الضابطة لمسارها والرافعة لكفاءتها.

ثالثاً: العمل على تحديد المخاطر والتحديات التي تواجه العملية التقويمية في مراحلها المختلفة وتقليل أثارها السالبة وتحويلها لنقاط قوة مستخدمين كل الموارد البشرية والمالية والإدارية المتاحة.

تنقسم هذه الورقة إلى ستة مباحث شاملة هذه المقدمة.

يناقش المبحث الثانى الذى يأتى مباشرة بعد هذه المقدمة، اللوائح التي تحكم الدرجات العليا بالجامعة ويلقى الضوء على تقويم الدرجات بالمقررات وهي الدبلوم العالى والماجستير بالمقررات كاملة أو بالمقررات والبحث ، كما يعرض لتقويم الدرجات بالبحث وهي درجتا الماجستير بالبحث ودرجة الدكتوراه. كما أفرد هذا الجزء من الورقة نقاشاً لتقويم البحث التكميلى في درجة الماجستير لما صاحبه من مشاكل عديدة في عدد من الكليات والمعاهد والمراكز بالجامعة. كما يقدم الجزء بعض التوصيات لمعالجة هذه المشاكل.

المبحث الثالث في الورقة يركز على تقارير الممتحنين وإشكالاتها وينقسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يوضح المشاكل التي يفرزها ملاء وتعبئة الاستمارات الخاصة بترشيح الممتحنين واستمارة تقرير الممتحنين واستمارة التقرير الجمعى. تعطى الورقة معالجة لهذه المشاكل وتقدم ببعض التوصيات لبلوغ ذلك. الجزء الثانى من المبحث يعطى بعض الملاحظات حول مضامين تقارير الممتحنين وما تثيره من مشاكل تؤثر على العملية التقويمية للدرجات العليا ويوصى ببعض الحلول لها. أما الجزء الثالث من المبحث فيعطى أيضاً بعض الملاحظات حول التقارير الجمعية مبيناً الصعوبات التي تفرزها والحلول لها.

أما المبحث الرابع فيعالج التقويم في مرحلة المجالس المتخصصة وينقسم إلى ثلاثة أجزاء: الأول يناقش اللوائح التي تحكم تعيين الممتحنين الداخليين والخارجيين والجزء الثاني يناقش المشاكل التي أفرزتها تجربة الجامعة في استخدام الممتحن الخارجي وتدنى مستواه عندما تم استخدام الممتحنين السودانيين من خارج جامعة الخرطوم بدلاً للممتحن الخارجي من خارج السودان. تقدم الورقة توصيات لمعالجة المشاكل الخاصة بالممتحن الخارجي السوداني. الجزء الثالث يناقش إجازة الدرجات والتوصية بمنحها على مستوى المجالس المتخصصة واللوائح التي تحكمها وفي هذا الجزء أيضاً تقدمت اللجنة بعدة توصيات حول أداء المجالس المتخصصة. من جهة أخرى يناقش المبحث الخامس من الورقة التقويم في مرحلة مجلس الأساتذة وما أفرزته التجربة من ملاحظات حولها مع التوصية بإجراءات تساعد على تحسين مستوى الأداء في هذه المرحلة التقييمية. يقدم المبحث الأخير عدداً من التوصيات التي تبنتها اللجنة لتجويد الأداء في العملية التقييمية في مراحلها الثلاث: مرحلة الممتحنين ومرحلة المجالس المتخصصة ومرحلة مجلس الأساتذة.

2. اللوائح التي تحكم الدرجات العليا:

لقد قامت كلية الدراسات العليا منذ إنشائها في عام 1973م بتطوير النظم الإدارية والأكاديمية والتنسيقية الخاصة بالدرجات العليا على مستوى الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه لكل المساقات العلمية بالجامعة. ولقد شارك في هذا الجهد عدد كبير من الأساتذة بمختلف تخصصاتهم عبر اللجان المختصة وعبر مجالس الأبحاث في كلياتهم ومجالس الدراسات العليا ومجلس الأساتذة. ولقد كان لهذا العمل المؤسسي الكبير والمتواصل الفضل في تطوير برامج الدراسات العليا بالجامعة وضبطها بنظم محكمة أدت لرفع كفاءة الأداء ورفعت من المستوى العلمي لهذه الدرجات وأكسبتها سمعة مميزة بالمقارنة بالجامعات الأخرى داخل السودان وخارجه. نتيجة لذلك ولأسباب أخرى فقد زاد الطلب على هذه الدرجات العليا زيادة كبيرة منذ بداية عقد التسعينات بعد أن تخرجت أعداد كبيرة من الطلاب من الجامعات السودانية وانحسار تمويل الدولة للبعثات الخارجية.

استجابة لهذا الطلب الكبير للدرجات العليا فقد استطاعت الجامعة أن تنمو بصورة مستمرة و متصاعدة في تطوير و تنويع برامجها للدراسات العليا وأن تقوم كلية الدراسات العليا بمراجعة القوانين واللوائح التي تحكم مسار هذه الدرجات عبر مجالسها المتخصصة ومجلس الكلية. إن الحاجة الماسة لتطوير العمل الأكاديمي وتحسين الأداء ورفع كفاءته والمحافظة على مستوى هذه الدرجات يتطلب عملاً مستمراً على المستوى الإداري والتنظيمي والاستجابة السريعة لأحكام اللوائح والقوانين المشرفة عليه كلما دعت الضرورة لذلك.

يعرض هذا الجزء من الورقة اللوائح التي تحكم تقويم الدرجات العليا بالجامعة على مستوى الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه وكذلك التقويم على مستوى الممتحنين والمجالس المتخصصة ومجلس الأساتذة. والهدف من ذلك هو حصرها ومراجعتها والتوصية بتعديل بعضها لمواكبة ما استجد من تطور أكاديمي وإداري وتنسيقية بكلية الدراسات العليا لتحسن الأداء وضبط مستوى هذه الدرجات والمحافظة على تميز الجامعة.

انصب العمل في مراجعة هذه اللوائح الحاكمة لتقويم الدرجات العليا بالجامعة بالرجوع إلى دليل كلية الدراسات العليا 1998 والدليل المختصر للعام 1995 كمصادر أساسية لهذه اللوائح وكذلك النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا 2003 وقانون الجامعة لعام 1995.

في الجدول (1) قمنا بتصميم مصفوفة اللوائح التي تحكم تقويم الدرجات العليا بالجامعة على مستوى الدبلوم العالي والماجستير بأقسامها المختلفة والدكتوراه. ومن جهة أخرى تم رصد هذه اللوائح التي تحكم عمل الممتحنين والمجالس التخصصية ومجلس الأساتذة عند تقويم وإجازة الدرجات العليا.

نعرض هنا إلى عملية تقويم الدرجات العليا الثلاث الدبلوم والماجستير والدكتوراه على مستويات الممتحنين والمجالس التخصصية ومجلس الأساتذة ونحدد الفقرات والبنود التي تحكم عملية التقويم ثم نذكر التوصيات التي اقترحتها اللجنة لتحسينها وسد الثغرات فيها.

1-2 تقويم الدرجات بالمقررات

تشمل الدرجات الآتية: الدبلوم العالي، الماجستير بالمقررات والماجستير بالمقررات والبحث التكميلي.

1-1-2 الدبلوم العالي:

تحكم الفقرات والبنود الآتية من الدليل المختصر 1995 تقويم درجة الدبلوم العالي على مستوى الامتحان التحريري وهي الفقرة (4) في البند (و) الامتحانات في صفحتي (7) و (8) والفقرات (1) حتى (6) في صفحة (21) والفقرة 15 في صفحة (22) ثم البند (ز) التوصية بمنح درجة الدبلوم في صفحة (8) والفقرات (74) و (75) الخاصة بالتوصية بمنح الدرجة على مستوى مجلس الأساتذة في صفحة (24).

جدول رقم (1)
مصفوفة اللوائح التي تحكم تقويم الدرجات العليا بجامعة الخرطوم

الدرجة البند	الدبلوم العالي	الماجستير	الدكتوراه
مرحلة المتحدين	<ul style="list-style-type: none"> البند (و) الامتحانات شاملاً الفقرات (4-1) مع إشارة خاصة للفقرات (3) و (4) في صفحات (7) و (8) من دليل كلية الدراسات العليا المختصر (1995) الفقرة (6) من النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا لعام 2003 في صفحة (3) 	<p>1. جزء المقررات</p> <p>أ. ماجستير بالمقررات</p> <p>ب. ماجستير بالمقررات والبحث</p> <p>البند (د) الامتحان التأهيلي شاملاً الفقرات (1) و (2) و (3) من الدليل المختصر صفحة (9).</p> <p>2. تقويم المقررات</p> <p>البند: اللوائح العامة للامتحانات في الدرجات العليا شاملة الفقرات (1) و (2) و (3) و (4) و (5) و (6) و (15) و (21) و (74) و (75) من الدليل المختصر.</p> <p>3. تقويم الرسالة</p> <p>البند "الرسالة" صفحة (17) من الدليل المختصر شاملاً الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (3) في صفحة (17).</p> <p>البند "الممتحنون" في صفحة (18) شاملاً الفقرات (1) و (2) و (3) و (4) في صفحة (19).</p>	<ul style="list-style-type: none"> البند "الرسالة" في صفحة (17) من دليل الدراسات العليا المختصر شاملاً الفقرات (ب) و (د) و (ر) و (3) البند "الممتحنون" في صفحة (18) من الدليل المختصر شاملاً الفقرات (1) و (2) و (3) و (4) و الفقرة (6) من النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا (2003) صفحة (3).
مرحلة المجالس التخصصية	<ul style="list-style-type: none"> البند (ز) منح الدبلوم بتوصية من مجلس كلية الدراسات العليا. الفقرة (4) من مهام المجالس التخصصية من النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا 2003 صفحة (5). الفقرة (7) من 	<ul style="list-style-type: none"> الفقرة (5) في صفحة (20) التوصية بالإجازة بواسطة مجلس كلية الدراسات العليا في الدليل المختصر 1995. الفقرة (4) من مهام المجالس التخصصية من النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا 2003 في صفحة (5)، وكذلك الفقرات (3) من مهام العميد و (3) من مهام 	<ul style="list-style-type: none"> الفقرة (5) من دليل الدراسات العليا المختصر في صفحة (20). الفقرة (4) من مهام المجالس التخصصية من النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا عام 2003 في صفحة (5). الفقرات (3)

الدرجة البند	الدبلوم العالى	الماجستير	الدكتوراه
	النظام الأساسى لكلية الدراسات العليا لعام 2003 صفحة (3)	نواب العميد كلها توصى بمنح الدرجة ورفعها لمجلس الأساتذة.	من مهام العميد و(3) من مهام نواب العميد فى صفحة (6) من النظام الأساسى لكلية الدراسات العليا 2003.
مجلس الأساتذة	<ul style="list-style-type: none"> الفقرة (د-25) من قانون جامعة الخرطوم 1995 فى صفحة (15). الفقرات (74) و (75) من بند منح الدرجات العليا فى الدليل المختصر فى صفحة (24). 	<ul style="list-style-type: none"> الفقرة (د-25) من قانون جامعة الخرطوم 1995 فى صفحة (15). الفقرات (74) و (75) من بند منح الدرجات العليا فى الدليل المختصر فى صفحة (24). 	<ul style="list-style-type: none"> الفقرة (د-25) من قانون جامعة الخرطوم 1995 والفقرات (74) و (75) من بند منح الدرجات العليا دليل كلية الدراسات العليا المختصر 1995 صفحة (24).

المصادر:

1. دليل كلية الدراسات العليا (المختصر)، مطبعة جامعة الخرطوم، 1995.
2. النظام الأساسى لكلية الدراسات العليا، مطبعة جامعة الخرطوم، 2003.
3. قانون الجامعة، مطبعة جامعة الخرطوم، 1995.

وبعد النقاش المستفيض لهذه الفقرات والبند توصى اللجنة بإجراء التعديلات الآتية:
 أولاً: وضح للجنة أن لائحة الامتحان وبخاصة فى الامتحانات التحريرية على مستوى الدبلوم العالى والماجستير قد صممت عند الحاجة لاستخدام ممتحن مشارك للأوراق المختلفة. لقد درجت بعض الكليات والمعاهد والمراكز على تعيين ممتحن مشارك (co-examiner) بالإضافة للممتحن الأول لكل مقرر، وكليات أخرى لم تعمل بهذا الخيار واكتفت بالممتحن الأول. وتوصى اللجنة بإضافة البند التالى للوائح الدرجات التى بها امتحان تحريرى:
 "يجوز لكلية أو المعهد أو المركز تعيين ممتحن مشارك متى ما اقتضت الضرورة وذلك بالتنسيق مع كلية الدراسات العليا".

ثانياً: أجرت اللجنة تعديلاً مقترحاً على الفقرة (4) فى صفحة (7) من الدليل المختصر تحت بند الامتحانات. تقرأ الفقرة (4) "يجوز أن يسمح للطالب بإعادة الامتحان فى المواد التى رسب فيها شريطة أن لا تزيد عن 3/1 (ثلاث) مواد الامتحان. كما يجوز أن يسمح للطالب الذى يرسب فيما لا يزيد عن 3/2 المواد بإعادة الامتحان فى كل المواد، هذا ولا يمنح الطالب الذى ينجح بعد الملحق أو الامتحان المعاد أكثر من درجة مقبول فى التقدير العام. أما الطالب الذى يرسب فى أكثر من 3/2 المواد أو يرسب فى أية مادة من امتحان الملحق المعاد فلا يمنح الدبلوم ولا يسمح له بالإعادة".

أما التعديلات التى توصى بها اللجنة وذلك بهدف المحافظة على المستوى العلمى للدرجة وضبط جودتها فتشمل الآتى:

- يجوز أن يسمح للطالب بالجلوس لامتحان الملاحق فى المواد التى رسب فيها شريطة أن لا تزيد عن ربع المواد المقررة.
- الطالب الذى يرسب فى أكثر من ربع المواد يعتبر راسباً فى كل الامتحان ولا يمنح درجة.
- يمنح الطالب تقدير مقبول فى مواد الملحق ويحتفظ بتقدير درجاته فى المواد الأخرى عند النظر فى تقديره العام.
- إذا رسب الطالب فى أى من مواد الملحق لا يمنح الدرجة.

2-1-2 درجة الماجستير بالمقررات والمقررات والبحث التكميلي

درجتنا الماجستير بالمقررات وبالمقررات والبحث التكميلي تحكمهما الفقرات والبنود الآتية من الدليل المختصر (1995): البند (د) الامتحان التأهيلي وبند اللوائح العامة لامتحانات في الدرجات العليا في صفحة (21) من الدليل المختصر وبخاصة في فقراتها (1) وحتى (6) في صفحة (21) والفقرة (15) في صفحة (22) والفقرة (2) في صفحة (23) والفقرات (74) و (75) في صفحة (24).

والجدير بالملاحظة أن اللوائح الخاصة بدرجات الماجستير التي بها مقررات تنحى منحى درجة الدبلوم العالى في تقويمها للمقررات. ولقد راجعت اللجنة هذه اللوائح ورأت أن توصى بعدد من الفقرات والبنود التي تحكم تقويم هذه المقررات آملة أن يؤدي ذلك لتحسين الأداء ويحافظ على مستواها. التوصيات بالنسبة لدرجتى الماجستير بالمقررات والمقررات والبحث التكميلي كما يلي:

- يمنح الطالب في حالة نجاحه في الملاحق تقدير مقبول في مواد الملحق مع الاحتفاظ بتقديراته في المواد التي نجح فيها في الامتحان النهائي عند احتساب تقديره العام.
- في حالة إعادة الامتحان ينال الطالب تقدير مقبول في كل المواد بالإضافة إلى تقديره العام.
- الرسوب في أى من مواد الملحق أو الامتحان المعاد يحرم الطالب من مواصلة الدراسة.
- توصى اللجنة على الإبقاء على البند (ش) الامتحان التحريري بالنسبة لدرجتى الماجستير بالمقررات وبالمقررات والبحث التكميلي كما هو موضح في الدليل المختصر والجدول (1).

2-2 تقويم الدرجات بالبحث

هذا الجزء يشير إلى امتحانات الرسائل وتشمل الدرجات الآتية:

- درجة الماجستير بالمقررات والبحث التكميلي
- درجة الماجستير بالبحث فقط
- درجة الدكتوراه

كما هو واضح من الجدول (1) فإن درجة الماجستير بالبحث أو البحث التكميلي يكون التقويم لها وفقاً للبنود (ز) الرسالة أو الأطروحة وبخاصة الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (4) من الدليل المختصر والبند (س) الممتحنون شاملاً الفقرات (1) و (2) و (3) و (4) من الدليل المختصر. ناقشت اللجنة البنود والفقرات أعلاه وأجرت بعض الإضافات عليها لضبطها كالآتي:

أولاً: الفقرة (1) من البند (س) الممتحنون في صفحة 12 من الدليل المختصر التي تتحدث عن تعيين الممتحنين وفي آخر سطر منها تقرأ "ولا يجوز إلا في حالات نادرة اعتماد مُشرفين إن وجدا للطالب كمتحنيين داخليين". توصى اللجنة بتعديل هذه الجزئية لتقرأ: "ولا يجوز إلا في حالات نادرة اعتماد المشرف المساعد كمتحن داخلي بموافقة كلية الدراسات العليا" كما توصى اللجنة بإضافة كلمة اللجنة العلمية الخاصة بالمعاهد والمراكز في نهاية الجملة الأولى لهذه الفقرة.

ثانياً: راجعت اللجنة الفقرة (2) من البند (س) المذكور أعلاه وأجرت عليها تعديلاً لتقرأ كما يلي حسب وضعها وترقيمها في الدليل المختصر:

" 2- يقوم كل ممتحن بقراءة الرسالة ويقدم تقريراً سرياً مفصلاً عنها لكلية الدراسات العليا يحوى الآتى:

1-2 التقرير الموجز

- أ. التوصية: قبول / إرجاء / رفض الرسالة
- ب. الأسس للتوصية المذكورة في (أ) أعلاه.

التقرير المفصل

تقرير مستوفى عن الرسالة يشمل تقويماً للآتى:

- أ. مشكلة البحث (أهميتها وأهدافها وبعدها الزمنى والمكانى)
- ب. منهجية البحث (المنهج المتبع لجمع المعلومات والوسائل المستخدمة لتحليلها)
- ج. النتائج
- د. مناقشة النتائج وأفاق تطبيقها
- ه. أية ملاحظات أخرى
- و. التوصية: قبول / إرجاء / رفض الرسالة

رأت اللجنة أن تطبق هذه التعديلات المقترحة للفقرة (2) في البند (س) "الممتحنون" في صفحة 12، 13، من الدليل الموجز على الفقرة (2) من بند "الممتحنون" في صفحة (19) الخاص بدرجة الدكتوراه.

ثالثاً: توصلت اللجنة إلى أن تبقى الفقرات (ب) و (ج) تحت بند "الرسالة أو الأطروحة" في صفحة (10) من الدليل المختصر كما هي مع التوصية بتعديل الفقرة (د) من نفس البند لتقرأ: "أن تكون الرسالة مقنعة وذات مستوى علمي عالٍ" بدلاً عن "أن تكون الرسالة مقنعة ومشرفة لتقديمها للنشر بصورتها المقدمة أو في شكل مقتطفات".

رابعاً تعديل الفقرة (4) في صفحة (11) من البند (ز) "الرسالة أو الأطروحة" لتقرأ: "يجب أن يبرز البحث إسهام الطالب المتفرد في التقدم العلمي في الموضوع" مع حذف ما تبقى من الفقرة (4) القديمة.

خامساً: توصى اللجنة بالإبقاء على الفقرتين (3) و(4) من بند "الممتحنون" في صفحة (13) كما هي.

سادساً: توصى اللجنة باستبدال عبارة "مجلس كلية الدراسات العليا" الواردة في الفقرة (5) في صفحة (20) من بند "الممتحنون" في الدليل المختصر بعبارة "المجلس المتخصص".

2-2-1 تقويم البحث التكميلي:

توضح اللوائح أن مدة الدراسة لدرجة الماجستير بالمقررات والبحث التكميلي تمتد إلى فترة لا تقل عن اثني عشر شهراً (و 24 شهراً للطلاب الحاصلين على تفرغ جزئي). يجلس الطالب لمقررات في العام الدراسي الأول وبعد اجتياز الامتحان التحريري يلج في مرحلة البحث لمدة عام أكاديمي. إن الممارسة في كلية الدراسات العليا أظهرت أن كثيراً من الطلاب يتجاوزون هذه المدة لإجراء البحث التكميلي ربما أخذ منهم إكمال البحث التكميلي عامين أو ثلاثة أو أكثر. هذا الوضع يخلق عدة مشاكل وتعقيدات حول مدة هذه الدرجة ووزن البحث التكميلي مقارنة بالمقررات التي عادة ما تنتهي في العام الدراسي الأول.

هذا ولقد جرى كثير من النقاش حول تحديد المدى الزمني لهذا البحث التكميلي لهذه الدرجة في بعض المجالس التخصصية كما برزت آراء حول تحديد ثقله العلمي بالنسبة للدرجة مقارنة بالجزء الخاص بالمقررات. في هذا الإطار برزت الحاجة للإجابة عن عدد من الأسئلة المشروعة.

- هل نعطي البحث التكميلي وزناً كنسبة مئوية محددة أو درجة معينة بالمقارنة لتلك التي تعطى للمقررات؟
- هل نحدد هذا الوزن المقترح للبحث وذلك بتحديد عدد الكلمات أو الصفحات التي يشملها البحث؟
- هل تقوم الجامعة بإلغاء هذا البحث التكميلي والاستعاضة عنه بالمقررات لكل درجة؟
- هل نجعل وزن هذا البحث يساوي ثقل ورقة امتحانية واحدة كما في المقررات الأخرى؟ ومن ثم تكون هذه الورقة تحت إشراف الأقسام والكليات المعنية مما يوفر جهداً كبيراً ويقلل إشكالية التقويم التي يواجهها.

من جهة أخرى وبعد الاطلاع على تجربة وممارسة بعض المجالس المتخصصة وبخاصة مجلس الدراسات الإنسانية والتربوية ظهرت لنا إشكالية خاصة بالبحث التكميلي في عدد من الكليات والمعاهد بالجامعة، وتورد اللجنة هنا مثلاً واحداً فقط من وحدة الترجمة بكلية الآداب وهو البحث التكميلي لدرجة الترجمة. فهذه الدرجة من الدرجات الهامة جداً ولها ارتباط بسياسات التعريب والنشر ونقل المعرفة ولذا استحققت إلقاء الضوء عليها. ثانياً الهدف هو تبيان حجم المشاكل التي يعاني منها هذا التخصص لأجل لفت انتباه الجامعة لدعم هذه الوحدة و إعانتها في إنجاز المهام الموكلة لها بكل اقتدار. فالبحث التكميلي في هذه الدرجة صار يفرز مشاكل كثيرة ويأخذ زمناً طويلاً لإكماله. يقوم الطالب كمتطلب الإيفاء بمتطلبات الدرجة ترجمة كتاب أو نص محدد من إحدى اللغات الأجنبية (إنجليزي أو فرنسي أو روسي أو غيرها) إلى اللغة العربية. الزمن المحدد لإكمال ذلك لائحياً هو عام أكاديمي واحد غير أن التجربة أظهرت أن الطالب يأخذ وقتاً طويلاً جداً لإكماله مما يهدر الوقت والمال للطلاب ويخلق تعقيدات إدارية على مستوى كلية الدراسات العليا ولجان التقويم. قد وضح للجنة أن التأخير ينتج للأسباب الآتية:

أولاً: لأن كثيراً من طلاب هذه الوحدة يغلب عليهم عدم التفرغ الكامل مما يجعلهم يأخذون وقتاً أطول لإكمال هذه الدرجة.

ثانياً: قلة الأساتذة المتخصصين لكي يشرفوا على هذه الدرجة.

ثالثاً: نجد أن اللائحة العامة للدرجة قد صممت عن تحديد حجم النص المترجم إن كان كتاباً أو غيره مما جعل الطلاب في كثير من الأحيان يقومون بترجمة نص كبير الحجم يأخذ سنوات لإكماله بصورة معقولة. وإذا أخذنا في الاعتبار كبر حجم النص المراد ترجمته وقلة الأساتذة المؤهلين للإشراف على الطلاب وضح لنا سبب تأخر الطلاب في إتمام بحثهم وفي تقليص حجم المادة المترجمة. فمثلاً صار الكتاب أو النص يتم تقسيمه لاثنتين أو أكثر من الطلاب لتقليل العمل المطلوب وتقليل الزمن لإكماله. هذا الوضع ربما سهل عملية إكمال البحث المطلوب غير أنه أفرز مشكلة أخرى. هذه المشكلة تتمثل في أن الكتاب الذي يتم تقسيمه لأكثر من جزء لترجمته بواسطة عدد من الطلاب تصير المادة المترجمة غير متسقة وغير متوازنة في ترجمتها شكلاً ومضموناً وأسلوباً مما يقلل فرص الاستفادة منها في دفع عملية الترجمة أو في النشر كنص واحد لمؤلف واحد.

توصى اللجنة أن الحاجة الماسة لمثل هذا التخصص الهام في دفعه لعملية الترجمة ونقل المعرفة وبناء القدرات في هذا المجال لأجيال حاضرة ومستقبلية تلزم الجامعة أن تعمل على تأهيل هذه الوحدة ومدتها بالكفاءات العالية وبالمعامل اللغوية ووسائل ومعينات الترجمة حتى تقوم بواجباتها أحسن قيام وبكل جدارة وكفاءة عالية.

3. تقارير الممتحنين وإشكالاتها

يحدد دليل كلية الدراسات العليا (المختصر، 1995) الفقرات والبنود التي تحكم تقويم الدرجات بالبحث بالجامعة بواسطة الممتحنين كما يلي:

أ) درجة الماجستير

يضبط تقويم درجة الماجستير على مستوى الممتحنين البند (س) "الممتحنون" وذلك في فقراته (1) و (2) و (3) و (4) في صفحات (12) و (13).

ب) درجة الدكتوراه:

يضبط تقويم درجة الدكتوراه على مستوى الممتحنين البند "الممتحنون" شاملاً للفقرات (1) و (2) و (3) و (4) في الصفحات 18 و 19 و 20. كما يشملها بنود التقويم العامة للرسالة المحددة في الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (3) المضمنة في بند "الرسالة".

تعطى هذه الفقرات والبنود الخاصة بالتقويم بعض المؤشرات التي يستهدى بها الممتحنون في كتابة تقاريرهم الفردية (موجزة وشاملة) عن الرسالة. يحدد الممتحنون المقيمون في تقاريرهم مدى نجاح الطالب في تحديد مشكلة بحثه وإبراز أهميتها وأهداف بحثه، كما عليه توضيح منهجية البحث التي يتبعها وهيكل البحث وأهم النتائج التي توصل لها وأثرها على حل المشكلة التي يدرسها وفائدتها وأثرها في المساهمة في المعرفة وإعانة متخذى القرار في إيجاد الحلول لهذه المشكلة والمشاكل المماثلة في المجتمع.

تذهب هذه التقارير الفردية (موجزة وشاملة) لكلية الدراسات العليا ويتبعها التقرير الجمعي (الامتحان الشفاهي) لكي تكتمل مرحلة التقويم على مستوى الممتحنين. تعرض هذه التقارير مجتمعة على المجالس المتخصصة حالياً لاستعراضها وتقويمها والتوصية بإجازة أو عدم إجازة الدرجة في هذه المرحلة ثم ترفع لمجلس الأساتذة لإجازتها في صورتها النهائية.

لقد أظهرت التجربة العملية في استعراض تقارير الممتحنين في لجنة الامتحانات في الفترة قبل تكوين المجالس المتخصصة وبعدها في العامين السابقين أن هنالك عدة قضايا ومشاكل تستوجب الانتباه لها ومعالجتها لتحسين الأداء وتقوية أساليب التقويم للدرجات العليا بالجامعة. هذه الملاحظات تبدأ من مرحلة تعبئة الاستمارات الخاصة بعملية التقويم كما هو مبين أدناه.

3-1 مرحلة تعبئة الاستمارات

هذه المرحلة تشمل تعبئة ثلاث استمارات وهي:

أ) استمارة ترشيح الممتحنين الداخليين والخارجيين وتبيان تخصصاتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم.

ب) استمارة تقرير الممتحن الموجز وموجهات كتابة التقرير الشامل لمنح الدرجة .

ج) استمارة التقرير الجمعي (نتيجة الامتحان الشفاهي) .

د)

أولاً: بالنسبة لاستمارة ترشيح الممتحنين لاحظت اللجنة أنه يطلب من الممتحن إيراد معلومات حول مساهمته في الإشراف على طلاب الدراسات العليا والمشاركة في امتحانات طلاب الدراسات العليا وعدد البحوث والكتب المنشورة. هذه المعلومات التي تحتويها السيرة الذاتية تطلب فقط من الممتحنين ولا تطلب من المشرفين. رأت اللجنة إمكانية الاستغناء عن طلب هذه المعلومات في الاستمارة والاكتفاء فقط بطلب إرسال السيرة الذاتية التي تضم هذه المعلومات وغيرها.

ثانياً: بالنسبة لاستمارة تقرير الممتحنين لاحظت اللجنة عدم وجود مساحة في الاستمارة باللغة الإنجليزية تشير لإجراء التصويبات مع ملاحظة وجود توجيه بإجراء التعديلات في الاستمارة مما يخلق ارتباكاً وعدم دقة إذ إن غياب المساحة بالتوصية لإجراء التصويبات الخفيفة تجعل الممتحن في بعض الأحيان يوصى بإجراء تعديلات في المساحة المتاحة له بالاستمارة، علماً بالفرق بين التصويبات و التعديلات.

ثالثاً: لاحظت اللجنة أن الاستمارة تشمل بعض التوجيهات والمؤشرات للممتحن لكتابة تقريره عن الرسالة تحوى الآتى:

- استعراض المراجع والمصادر
- الوسائل المستخدمة في البحث
- النتائج
- مناقشة النتائج وأفاق توزيعها
- أية ملاحظات أخرى
- خلاصة البحث

هذه المؤشرات المذكورة أعلاه تصف غالباً متطلبات البحوث التطبيقية حسب منهج البحث المطبق ولا تفي بصورة كاملة بمتطلبات البحوث الاجتماعية والإنسانية. إذ في البحوث الاجتماعية والإنسانية يصير تحديد مشكلة البحث (أهميتها، وأهدافها وأبعادها الزمانية والمكانية) وتحديد اسئلة البحث أو فروضه ومنهجية البحث (في جمع المعلومات وطرقها وأنواعها وأساليبها ونظم تحليلها) وتوصيف هيكل البحث وصلته بالمساهمة المعرفية وأثره على متخذى القرار تصير كلها من المؤشرات المهمة في تقويم البحث. لذا ترى اللجنة إضافة هذه الموجهات للموجهات الموجودة الآن لكي تصير الاستمارة شاملة للمساقات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

رابعاً: لاحظت اللجنة من خلال ممارسة المجالس المتخصصة أن بعض الممتحنين لا يقومون بتعبئة جميع بنود الاستمارات أعلاه وعليه نرى أنه يمكن إضافة فقرة بالاستمارة كتوجيه يلزم الممتحن بملء كل أقسامها كتابة أو طباعة كما يلي:

(Complete All Sections of The Report in Typing or Block Letters).

خامساً: لاحظت اللجنة أن ثلاث الاستمارات لا تضم البريد الالكتروني لكلية الدراسات العليا. الآن صار العنوان الالكتروني مهماً جداً لسرعة الاتصال بالممتحن وتقليل الوقت في تقويم البحوث وتقليل تكلفة الطالب في الانتظار.

سادساً: ومن واقع الممارسة أيضاً في بعض المجالس التخصصية اتضح أن المشاكل في تقارير الممتحنين لا تقتصر على ملاحظات اللجنة حول الاستمارات فقط بل تتعداها إلى مضامين التقارير نفسها. فمثلاً لاحظ بعض أعضاء المجالس المتخصصة أن بعض الممتحنين يكتبون عناوين البحوث الممتحنة بطريقة غير دقيقة ولا يتقيدون بالعنوان الوارد في الرسالة مما يخلق وضعاً غير دقيق. كذلك فإن عدم الدقة في كتابة العناوين يجعل المجالس المتخصصة تدخل في نقاش طويل لتحديد العنوان وفي بعض الأحيان تعديل أو اقتراح عناوين أخرى يستشار فيها المشرف مما يطيل الوقت ويؤخر إجازة الدرجة.

من جهة أخرى فقد لاحظت بعض هذه المجالس أيضاً ورود عناوين مكررة وفضفاضة لا تسمح بالبحث والاستقصاء حولها. كما أن بعضها لا يحدد زمان ومكان البحث والدراسة مما يقلل من ضبطها العلمي. كما أن اللجنة لاحظت أن العناوين في بحوث الترجمة في بعض الأحيان ينقصها اسم المؤلف وسنة النشر ومكانه بل لا تضم أية معلومة تشير لحقوق النشر وحقوق المؤلف المترجم له.

إن كثيراً من هذه الملاحظات حول عدم دقة كتابة عناوين البحوث ناتجة جزئياً من عدم الالتزام بملء الاستمارة الخاصة بالامتحان بالطريقة الصحيحة والاعتماد على الذاكرة غالباً عند كتابة التقرير وعدم الرجوع للرسالة وعليه توصى اللجنة بأن يلتزم كل ممتحن عند كتابة تقريره بإيراد عنوان الرسالة كما ورد فيها ويجب أيضاً أن تقوم كلية الدراسات العليا بمراجعة ذلك تقليلاً للتكلفة التي تنجم عن ضياع الوقت في تصحيح هذا الأمر. كما توصى اللجنة أيضاً أن تقوم مجالس الأقسام ومجالس ابحاث الكليات والمعاهد والمراكز بواجبها العلمي في ضبط جودة البحوث ومراجعة وتصحيح مثل هذه الأخطاء قبل إرسال الاستمارات لكلية الدراسات العليا.

هذا وربما كان من الأوفق لو أن كلية الدراسات العليا قامت بإعداد الفهارس والدلائل لكل الأبحاث المجازة لكي يتسنى للمشرفين والطلاب والممتحنين والباحثين معرفة ما تم بحثه وتقادى التكرار في البحوث وتوجيه الطاقات للمساهمة في زيادة وبناء المعرفة العلمية في المساقات المختلفة. لكي يتم ذلك لا بد أيضاً أن تضطلع كلية الدراسات العليا والجهات المعنية بالنشر الأكاديمي بوضع خطة شاملة تستهدف نشر البحوث المختلفة وإتاحتها

للطلاب والباحثين ومتخذى القرار حتى تعم الفائدة منها وتساهم الجامعة في نشر المعرفة والترويج لها وقيادة الوعي والاستنارة والمعرفة العلمية في المجتمع.

وربما كان ضرورياً أن تستفيد كلية الدراسات العليا من الخبرات العلمية المتوفرة في عضوية المجالس المتخصصة في تنفيذ هذا المشروع العلمي الكبير في مجالات التحرير وغيرها. إن فرص الجامعة في تنفيذ هذا المشروع تبدو كبيرة إذا تم تعاون مع دور النشر الجامعية والمحلية والعالمية والاستفادة من فرص التمويل الكبيرة من المؤسسات التعليمية المانحة على المستويين الإقليمي والعالمي.

من جهة أخرى لاحظت اللجنة أن عدم الدقة في كتابة عناوين البحوث ربما تنطبق أيضاً على أسماء الدرجات. في بعض الأحيان تظهر أسماء درجات غير دقيقة وأخرى غير موجودة أصلاً مع تكرار الأخطاء في أسماء بعضها. أيضاً هذه المشكلة يمكن معالجتها على مستوى مجالس الأقسام والكليات والمعاهد والمراكز مع إجراء المراجعات اللازمة من كلية الدراسات العليا.

2-3 ملاحظات حول مضمين التقارير

لاحظت اللجنة أيضاً من واقع ممارسة بعض المجالس التخصصية أن تقارير الممتحنين تعاني من مشاكل أخرى غير التي ذكرناها سابقاً ترجع إلى خلل في مضمينها.

أولاً: نجد أن بعض التقارير من الممتحنين الداخليين والخارجيين على حد سواء نمطية وتكاد تكون مكررة في نقاطها وتغطيتها بل في كلماتها ومضمينها وفي الغالب العام تشبه هذه التقارير التقارير الجاهزة المعدة سلفاً أو ما يمكن الإشارة له بـ *stock letter or report* وهي لا تعكس جهداً من الممتحن لتحليل وتقييم البحث أبداً.

ثانياً: لاحظنا أن كثيراً من الممتحنين ينشطون في إظهار مثالب ومناقص البحث أو الرسالة بصورة مكثفة جداً وربما يوصون بإجراء تعديلات أساسية بعد إرجائها لعدد من الشهور تصل أحياناً إلى تسعة شهور في تقاريرهم الفردية. عند كتابة التقرير الجمعي (للامتحان الشفهي) تختفي هذه التعديلات والمناقص ويحل محلها توصية جماعية بإجازة الدرجة مع التصويبات البسيطة تحت إشراف المشرف. هذا الوضع يخلق عدة تساؤلات عن دقة ومصداقية وشفافية بل فائدة هذه التقارير المتناقضة كما أنه يعقّد دور المجالس المتخصصة التي عادة تفرق في نقاش هذه التفاصيل لتصل لموقف توفيقى بينها مما يأخذ وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً ويضعها في تصادم مع الممتحنين حول من له السلطة في تقييم الدرجة ومن هو أعلى في سيادة القرار خاصة عندما يأتي قرار المجلس المتخصص مخالفاً بصورة واضحة لتوصية الممتحنين حول تقييم البحث. الذي يزيد الأمر تعقيداً هو أن التقرير الجمعي لا يوضح كيفية أو آلية التغيير في الحكم على الرسالة من درجة النقد والرفض الواضح لدرجة الإجازة مع التصويب البسيط. التقرير الجمعي لا يوضح بأن الممتحنين قد تم إقناعهم وأنهم قد عدلوا آراءهم حول الرسالة مما يقدح في مصداقية العملية التقييمية وفي مستوى البحث. إن إهمال تصحيح الأخطاء وإجراء التعديلات الأساسية والتراجع عنها في التقرير الجمعي ربما يشكل منقصة واضحة للعملية التقييمية للدرجات العليا بالجامعة.

ثالثاً: أعطت كلية الدراسات العليا مؤشرات محددة للممتحن الداخلي والخارجي لكتابة تقاريرهم الموجزة والشاملة غير أن الممارسة أظهرت أن الغالبية لا يلتزمون بذلك أبداً في كثير من الأحيان مما يجعل هذه التقارير متفاوتة في شموليتها وعمقها وفي استيفاء الغرض منها مما يشكل عقبة في تقييم الرسالة في بعض المجالس المتخصصة التي تستعين بهذه التقارير في إجازة الدرجة.

رابعاً: لاحظت اللجنة أيضاً أن عدداً غير قليل من الممتحنين لا يلتزمون بكتابة تقاريرهم باللغة المكتوب بها الرسالة. في كثير من الحالات تكون الرسالة باللغة الإنجليزية وتأتي تقارير الممتحنين باللغة العربية والعكس صحيح مما يشير إلى خلل تنظيمي في العملية التقييمية. نوصي أن تقوم كلية الدراسات العليا بمراجعة هذا الأمر وأن لا تقبل أي تقرير فردي مكتوب بلغة غير لغة الرسالة.

خامساً: بما أن العملية التقييمية عملية متكاملة تهدف لضبط الجودة ورفع مستوى الدرجات ورفع مقدرتها على المنافسة مع درجات الجامعات الأخرى داخلياً وخارجياً، فهناك حاجة لحث الممتحنين بالمساهمة في تجويد ورفع كفاءة البحث وذلك بالمساهمة باقتراح وتبيان ما هو مطلوب من الطالب أن يعمل عند إجراء التصويبات والتعديلات في الرسالة والتحقق وتثبيت المعلومة المطلوبة مستفيدين من المساحة المتاحة بالاستمارة تحت بند أية إضافة أخرى، وأن لا يكتفوا باستعراض المناقص ونقاط النقد فقط في تقاريرهم الفردية.

3-3 ملاحظات حول التقرير الجمعي

التقرير الجمعي للامتحان الشفاهي هو المرحلة الثانية لاكمال تقويم الدرجة العليا في مستوى مرحلة الممتحنين. في الامتحان الشفاهي يجتمع الممتحنون بالطالب لاستكمال تقويمهم للبحث وذلك بالاستماع له في تعريف مشكلة بحثه وأهميتها وشرح الأسئلة التي حاول الإجابة عنها أو الفروض التي حاول إثباتها أو نفيها. كما يعرفون منهجية البحث وهيكله وأهم النتائج التي توصل لها الباحث ومن ثم الإجابة عن أسئلتهم وتوضيح بعض الجوانب التي أثاروها في تقاريرهم الفردية وتجلية الغموض في بعض النقاط. لذا فإن هذه المرحلة تصير مهمة جداً في تكملة تقويم الرسالة والوصول لقرار حولها إذ تتاح للطالب الفرصة للدفاع عن رسالته وكذلك الممتحن يعطى الفرصة لاستجلاء بعض المواقف ويجد الإجابة عن الأسئلة. إن التقرير الجمعي بهذه الصورة يعكس اكتمال التقويم في مرحلة الممتحنين ولذا لا بد من أن يعبر عن مواقفهم جميعاً وعن القرار المشترك بينهم وأن يعكس صورة متسقة لتقاريرهم ومواقفهم الفردية. غير أن الممارسة من واقع أداء بعض المجالس المتخصصة واستعراضها وفحصها لهذه التقارير الجمعية أبرزت عدداً من الملاحظات جديرة بالنظر إليها.

أولاً: وبالإشارة إلى ما ذكرنا سابقاً في هذه الورقة فإن عدداً غير قليل من الممتحنين الذين ينتقدون رسائل الطلاب نقداً كبيراً في تقاريرهم الفردية ويطلبون إجراء تعديلات أساسية عليها بل في بعض الأحيان يقترحون إرجاءها لمدة قد تصل إلى تسعة أشهر كاملة ويثبتون ذلك في تقاريرهم الفردية نجدهم يتغاضون عن كل ذلك في الامتحان الشفاهي ويجيزون الدرجة في تقريرهم الجمعي بتصويبات خفيفة تتم تحت إشراف المشرف. في مثل هذه الحالات يكون التقرير الجمعي مكتوباً بطريقة لا تدل على أنهم ناقشوا تلك التعديلات الأساسية ولا تبين أنهم كانوا قد اقتنعوا بوجهة نظر الطالب وتم إسقاطها. هذا الأمر يخلق وضعاً غير مريح وربما شكك في مصداقية التقرير الجمعي أو مصداقية تقاريرهم الفردية.

ثانياً: إن النقطة المذكورة أعلاه نتجت من أن التقرير الجمعي عادة يكتب بطريقة نمطية تكاد تكون مكررة وغير دقيقة وخالية من الجهد الذي يحكى معالجة التباين الذي يحصل في التقارير الفردية. بل في بعض الأحيان لا يلتزم الممتحنون حتى باستخدام الاستمارة المعدة للتقرير الجمعي.

ثالثاً: لاحظت اللجنة بعد الاطلاع على تجارب بعض المجالس المتخصصة أن التقارير الجمعية ربما أتت بعنوان جديد لموضوع الرسالة يختلف عن الموضوع في التقارير الفردية بل العنوان الذي ورد في الرسالة. لا يكون هنالك شرح وتوضيح لماذا تم ذلك؟ وكيف تم ذلك؟

رابعاً: في بعض الحالات يكون تاريخ إجراء الامتحان الشفاهي سابقاً لتاريخ إعداد وكتابة التقارير الفردية مما يدل على أن الممتحنين قد أجروا الامتحان الشفاهي أولاً ثم قاموا بكتابة تقاريرهم بعد ذلك مخالفين النظام المتبع في تقويم الدرجة. لا بد لكلية الدراسات العليا أن تتأكد أنها تسلمت كل التقارير الفردية أولاً ثم بعد ذلك تأذن بإجراء الامتحان الشفاهي وأن لا تعتبر الخروج على هذا النمط عملية مقبولة.

خامساً: لاحظت اللجنة أيضاً أن الامتحان الشفاهي في بعض الحالات يتم باجتماع اثنين من الممتحنين وفي غياب الممتحن الخارجي دون عذر مقدم ولا إذن بإجراء الامتحان من كلية الدراسات العليا مما يثير عدداً من الأسئلة ويقدم في مصداقية الامتحان نفسه.

سادساً: في حالة أن تكون توصية الممتحنين في الامتحان الشفاهي هي إرجاء الرسالة لعدد من الشهور مثلاً لا تحدد مدة سريان هذا القرار. هل تحسب المدة من زمن الامتحان الشفاهي؟ أم من زمن اجتماع المجلس المتخصص لإجازة تقارير الممتحنين؟ لقد أظهرت التجربة أن الممتحنين عادة يحسبون مدة إرجاء الرسالة للتعديل من يوم انعقاد الامتحان الشفاهي. كما يحسب المجلس المتخصص مدة الإرجاء من يوم انعقاده لإجازة الدرجة وربما كان الفارق في الوقت بين اجتماع الممتحنين والمجلس المتخصص لا يقل عن شهرين كاملين مما يهدر الوقت ويخلق تنازاً في العملية التقويمية. وترى اللجنة أن تحسب مدة الإرجاء من يوم اجتماع المجلس المتخصص لإجازة الدرجة في حالة التعديلات وتقوم كلية الدراسات العليا بإخطار الطالب بذلك فوراً. وأخيراً فقد لاحظت بعض المجالس المتخصصة من واقع الممارسة أنه في حالة التعديل يقوم بعض الممتحنين بالاحتفاظ بنسخ الرسائل ولا يرجعونها للطالب مع قائمة التعديلات أو التصويبات المطلوبة مما يعطل أداءه ويهدر الزمن المطلوب لإجراء التعديلات. هذه المشكلة مقرونة أيضاً بمشكلة أخرى تخص الإفادات بإجراء التصويبات والتعديلات المطلوبة من المشرف أو الممتحنين. في كثير من الأحيان تأتي هذه الإفادة بالتعديل والتصويب في فترة وجيزة جداً لا تتطابق مع المدة الممنوحة للطالب لإجراء التعديلات المطلوبة وفي ظروف أخرى ربما لا تأتي إلا بعد انقضاء زمن طويل جداً يعطل عملية إجازة الدرجة. وعليه ترى اللجنة أن تقوم كلية

الدراسات العليا بالمتابعة للصيقة لتقليل المعاناة والزمن والتكلفة التي تنجم عن مثل هذا التصرف من المشرف أو الممتحنين تجاه إجراء التعديلات.

4. التقويم في مرحلة المجالس المتخصصة:

كما أشرنا سابقاً فإن المرحلة الثانية لتقويم الدرجات العليا التي تلي مرحلة الممتحنين تتم في المجالس المتخصصة. يحدد النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا للعام 2003 أهداف ومهام المجالس المتخصصة وطريقة تكوينها كما يعرض أيضاً للأهداف ومهام الكلية ومجلسها وطريقة تكوينه واجتماعاته وأيضاً يوضح مهام واختصاصات العميد ونواب العميد. يهتما هنا ذكر الفقرات والبنود التي تحكم التقويم في هذه المرحلة ونحدها في الآتي:

4-1 تعيين الممتحنين الداخليين والخارجيين

أولاً: الفقرة (6) تحت مهام مجلس الكلية واختصاصاته في صفحة (3) من النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا عام 2003 تقرأ "تعيين المشرفين والممتحنين بناء على توصية المجالس المتخصصة".

ثانياً: الفقرة (3) من مهام نواب العميد واختصاصاتهم هي الموافقة على اعتماد الممتحنين المذكورة أعلاه. لا بد أن نشير إلى أن هذه الفقرة أعطت الحق في اعتماد الممتحنين لنواب العمداء والذي كان حقاً أصيلاً لمجلس الكلية يمارسه بالنيابة عنه عميد الكلية في النظام الأساسي السابق للكلية. توصى اللجنة أن تضاف فقرة لمهام المجالس المتخصصة باعتماد تعيين الممتحنين وتقويض نواب العميد بممارسة هذا الحق في أدائهم لعملهم اليومي.

4-2 نظام الممتحن الخارجي وتحدياته

كانت الجامعة منذ إنشائها وحتى قبيل التسعينيات من القرن الماضي تقوم بدعوة ممتحنين خارجيين أجانب من ذوي الكفاءة العلمية العالية والخبرة الطويلة في مجالات تخصصهم ومن الملمين بالتطور التاريخي بجامعة الخرطوم. وفق هذا النظام تحرص الكليات على دعوة عدد من هؤلاء الممتحنين الأجانب لتغطية جميع التخصصات المتقاربة لتقليل تكلفة هذا النشاط. يُراعى في الممتحنين الخارجيين الأجانب أن يكونوا من جامعات أوروبية وأمريكية وفي بعض الأحيان من الدول الإفريقية ذات النظم التدريسية المماثلة.

تقوم الجامعة بمقابلة الصرف على سفر وإقامة هؤلاء الممتحنين مع دفع حافز مالي بالعملة الصعبة نظير العمل. يقوم الممتحن الخارجي بكتابة تقارير مفصلة عن المقررات التي تم تدريسها وعن أسئلة الامتحانات وأداء الطلاب، كما له الحق باقتراح ما يراه مناسباً لتطوير المواد الدراسية والمقررات ومدى ملاءمتها ومواكبتها لما استجد من معرفة. يتضح من هذه النقاط أن الممتحن الخارجي هو مؤشر أكاديمي ذو شفافية عالية لمدى تطور مناهج وطرق التدريس والامتحانات بالجامعة وجعلها في تناغم مع التطور العالمي، بمعنى آخر فإن الممتحن الخارجي عامل ربط واعتراف للجامعة بكفاءتها وتطورها الأكاديمي العالمي. لذا كانت الجامعة تحرص على استمرارية حضور الممتحنين الخارجيين لهذه الأسباب المذكورة أعلاه رغم التكلفة الباهظة لهذه العملية. غير أن الجامعة لم تستطع أن توفر موارد ذاتية كافية بالعملة المحلية أو الصعبة لمقابلة الصرف على الممتحنين من خارج السودان في عقد التسعينيات.

إن جامعة الخرطوم التي كانت تعتمد على الممتحن الخارجي الأجنبي للمحافظة على المستوى العالمي وتحقيق الكفاءة الأكاديمية العالمية والذي يفقده فقدت هذه الميزات، أصبحت تعتمد على الممتحن السوداني من الجامعات السودانية التي هي أصلاً تعتمد في كل شيء على جامعة الخرطوم. بمعنى آخر فإن المقارنة بين الممتحن الخارجي الأجنبي الذي استخدمته جامعة الخرطوم سابقاً والممتحن الخارجي السوداني الذي حل محله من الجامعات السودانية مقارنة غير موجبة لجامعة الخرطوم، إذ استبدلت الكفاءة العالمية العالية بأخرى محلية ذات خبرة ضعيفة. لذا فقد لاحظ الكثيرون تدني مستويات بعض الممتحنين الخارجيين من الجامعات الأخرى مقارنة بالممتحنين الداخليين من جامعة الخرطوم. إن نتائج لجان الامتحانات بالدراسات العليا لدرجة الماجستير والدكتوراه قد أوضحت المفارقة الواضحة لمستوى الأداء للممتحن الخارجي مقارنة مع الممتحن الداخلي. فكثيراً ما نجد أن الممتحن الداخلي أو المشرف في جامعة الخرطوم تكون مرتبته العلمية أعلى كثيراً من درجة الممتحن الخارجي مما خلق وضعاً مقلوباً وغير مريح شكك في فائدة استخدام هؤلاء الممتحنين الخارجيين. من هنا جاءت الدعوة في لجنة امتحانات الآداب و العلوم الاجتماعية بكلية الدراسات العليا سابقاً والمجلس المتخصص للعلوم الإنسانية والتربوية حالياً للنظر في هذا الأمر. لقد لاحظت اللجنة أن كثيراً من هؤلاء الممتحنين حديثو التجربة في التدريس والعملية الأكاديمية وأن بعضهم قد لا يكون قد قام بإجراء بحث مستقل

بنفسه. كما أن بعضهم الآخر غير مُلم باللوائح المنظمة للدراسات العليا ولم يُقْم بالإشراف على طلاب لدراسات عليا. أيضاً عدم وجود تجربة راسخة بجامعةاتهم الجديدة جعلت خبرتهم أقل في الدراسات العليا مما انعكس سلباً على أدائهم. رغماً عن كل هذه المآخذ والمثالب للممتحن الخارجي السوداني فقد ظلت لوائح الدراسات العليا تعترف بالممتحن الخارجي وبدوره الحاسم في تقييم الرسائل فوق قرار الممتحن الداخلي مما خلق لبلة وعدم رضا من الأساتذة الكبار في جامعة الخرطوم. لقد بدأت أصوات كثيرة تدعو للاستغناء عن الممتحن الخارجي السوداني واستبداله بممتحن داخلي آخر من جامعة الخرطوم أو العمل على إيجاد معالجة أخرى لتقليل أثره السالب.

من ناحية أخرى فإن مسألة الممتحن الخارجي في جانب تصحيح امتحانات المقررات قد تمت معالجتها بصورة مختلفة إذ إن كثيراً من الكليات والمعاهد والمراكز استعاضت عن الممتحن الخارجي الأجنبي بممتحن مشارك من داخل الجامعة في القسم المعني. هذه التجربة صارت راسخة ومستمرة وصار الممتحن المشارك هو البديل المقبول للممتحن الخارجي للجامعة. وتظهر تجربة معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية في الثمانينيات والتسعينيات نجاح هذا الخيار في مجال تصحيح الأوراق مع استمرار استخدام الممتحن الخارجي من الجامعات الأخرى في تقويم رسائل الماجستير والدكتوراه.

1-2-4 الاحتمالات المستقبلية:

أ. إن ترجع الجامعة لنظام الممتحن الخارجي الأجنبي وذلك بدعم كلي لعدد محدود من الممتحنين في التخصصات المختلفة والمتقاربة لكل الكليات من ميزانية الجامعة ومن مال الدراسات العليا، وذلك يتم برصد جزء من رسوم الدراسات العليا لهذا الغرض. يمكن أن يحدث ذلك في مراحل تقويم وامتحان الرسائل إذ إن التكلفة معظمها تذهب للاتصالات وإرسال رسائل درجة الدكتوراه للخارج .

ب. اعتماد مبدأ الإشراف والمسئولية المشتركة لدرجة الماجستير والدكتوراه وذلك بتكوين لجنة امتحان وإشراف مشتركة مكونة من ثلاثة أعضاء تكون المسئولية الأكاديمية عليهم جميعاً في الإشراف والامتحان لرسالة الطالب. هذا النظام معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وهو نظام يعتمد على الامتحان الداخلي فقط ولا يستخدم ممتحناً خارجياً مستفيداً من الكفاءات المختلفة الموجودة بالقسم والكلية والجامعة مع تقييم الجانب المهني وإعلاء المسئولية الأكاديمية.

ج. الاستمرار في النهج الحالي بالاعتماد على الممتحن المشارك بديلاً للممتحن الخارجي في نظام الدرجات بالمقررات وتعميمه على الدرجات بالبحث وذلك بتعيين ممتحنين آخرين مشاركين بالإضافة للمشرف لتشكيل لجنة الامتحان الثلاثية.

2-2-4 التوصية

أ. كما هو واضح فإن النظام الأول مكلف من ناحية مالية ومن واقع الارتفاع الكبير في عدد الطلاب والرسائل المراد لها ممتحنون خارجيون يصبح تطبيقه مكلفاً.

ب. النظام الثاني الخاص بالإشراف الثلاثي أو المشترك كما هو في النظام الأمريكي هو نظام سهل وقابل للتطبيق غير أنه يعتمد على مستوى مهني عالٍ وتجرد كبير واستقلالية كبيرة واستقرار عملي ووظيفي عظيم يقلل من احتمالات عدم الدقة والمحابة. كل هذه المتطلبات وإن كانت نظرياً يمكن تحقيقها غير أن الواقع العملي يشير إلى غير ذلك. لذا فهو أقل الخيارات تطبيقاً في وضعنا الحالي المثقل بالمشاكل.

ج. إن النظام الثالث الذي يدعو إلى الاعتماد على الممتحنين المشاركين، هو أقلها تكلفة وأكثرها قبولاً وأقرب إلى التجربة المعمول بها الآن وأقلها خدشاً للجدارة الأكاديمية. كذلك فهو يقنن للواقع المائل الذي يقول إن جامعة الخرطوم كانت وستظل مستودعاً أكبر عدد من التخصصات والكفاءات المختلفة وذات قاعدة أكاديمية عريضة وموارد ضخمة تجعلها الأجدر في استدامة هذا الخيار على المديين المتوسط والبعيد.

د. عند المداولة في هذا الأمر وعند استعراض هذه الخيارات المذكورة أعلاه برز ميل إلى التوصية بأخذ نظام رابع يتدرج في محاسن الخيارات المطروحة ومستصحباً تجربة الجامعة الماضية. هذا النظام المقترح يدعو إلى اتباع عدد من الخطوات لمعالجة الحاجة لاستخدام الممتحن الخارجي في الجامعة على النحو الآتي:

أولاً: كلما كان ممكناً مادياً وعملياً استجلاب الممتحن الخارجي الأجنبي فالأحسن أن تقوم الجامعة بفعل ذلك وفق الأوضاع المالية واللوجستية للجامعة.

ثانياً: بالرغم من المثالب التي تمثلت في قلة كفاءة وتجربة وخبرة الممتحن الخارجي الوطني في بعض التخصصات العلمية وفي بعض الجامعات والمؤسسات خارج جامعة الخرطوم إلا أنه في بعض الأحيان يُوجد في الجامعات السودانية الجديدة من هو مؤهل وذو جدارة علمية ويصلح أن يكون ممتحناً خارجياً ولا يقل كفاءة عن أساتذة جامعة الخرطوم. في هذه الحالة يمكن الاعتماد عليه لميزاته الاقتصادية وفوائده المرجوة في خلق الصلات والاعتماد المشترك في الجامعات السودانية وتعزيز ونقل المعارف والتجارب بينها.

ثالثاً: في حال تعذر تطبيق الخيارين المذكورين أعلاه يمكن اعتماد المُقيم والممتحن الداخلي المشارك من داخل الجامعة مع ملاحظة الآتي:-

- علو مرتبته العلمية .
- أن يحمل تخصصاً دقيقاً مناسباً ومطلوباً مقارنةً بغيره حسب الدرجة المراد تقييمها.
- أن يملك خبرة عملية في مجال البحوث والإشراف أكثر من غيره.

عند تعذر وفرة هذه المتطلبات للممتحن في الكليات الأخرى يمكن الرجوع لداخل الكلية ومن بعدها للقسم لتعيين الممتحن المشارك حسب الشروط المذكورة أعلاه.

رابعاً: لكي يتسنى للجامعة المحافظة على المستوى الأكاديمي والجدارة العلمية والانضباط العملي لإنفاذ هذا النظام لا بد أن تقوم كلية الدراسات العليا بإنشاء قاعدة معلومات حديثة تحوي مؤهلات الأساتذة وتخصصاتهم العامة والدقيقة في مختلف المجالات ورصد خبراتهم البحثية المطلوبة. يمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع جميع الكليات والمعاهد و المراكز وبأقسام شؤون الأفراد والإدارات المختلفة بالجامعة.

خامساً: إذا تم اعتماد هذا المقترح فلا بد من مراجعة بنود لائحة الامتحانات في كلية الدراسات العليا التي تتحدث عن الممتحن الخارجي حتى يصير ذلك نافذاً ومؤسسياً.

3-4 إجازة نتائج الامتحانات ومنح الدرجة

أولاً: الفقرة (7) من مهام مجلس الكلية واختصاصاته في صفحة (3) من النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا للعام 2003 تحدد التوصية لمجلس الأساتذة بمنح الدرجة. هذه الفقرة كانت موجودة في النظام الأساسي القديم للكلية.

ثانياً: يجب الإشارة للفقرة (4) من مهام المجالس المتخصصة التي تمنح الحق "بإجازة نتائج امتحانات الطلاب في المجالات التي تقع تحت دائرة اختصاصها" (انظر النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا 2003، صفحة 5). لا بد من الإشارة إلى أن هذا الحق بإجازة الدرجة هو غير الحق بالتوصية لمجلس الأساتذة بمنح الدرجة العلمية التي أوكلت لمجلس الكلية في الفقرة (7) من مهام مجلس الكلية واختصاصاته (النظام الأساسي صفحة 3).

ثالثاً: نجد أن الفقرة (3) من مهام عميد الكلية واختصاصاته في صفحة (6) من النظام الأساسي تعطي الحق للعميد أن "يرفع إلى مجلس الأساتذة أسماء الطلاب الناجحين لمنحهم الدرجات العلمية وفقاً للوائح". هذه الفقرة في النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا لعام 2003 تتسق مع ما ورد في النظام الأساسي الذي سبقه. وضح للجنة عند مناقشة تقويم الدرجات العليا في مرحلة الممتحنين ومن خلال فحص تقاريرهم ومن واقع ممارسة بعض المجالس المتخصصة أنه يمكن أن يحدث تضارب كبير بين وجهات نظر الممتحنين وأعضاء المجالس المتخصصة في عدة قضايا عند إجازة التقارير الفردية والجمعية. فمثلاً يرد سؤال محوري حول الحاجة أو عدمها لإعداد لائحة تحكم أداء المجالس المتخصصة عند مناقشة تقارير الممتحنين فردية كانت أم جمعية.

- هل يقوم المجلس المتخصص عند مناقشة تقارير الممتحنين بالالتزام بما ورد فيها ما أمكن ذلك دون تعديل أو تدخل كبير؟

- هل يلجأ المجلس المتخصص لإجازة توصية مخالفة لتوصية الممتحنين في حالات الإجازة والإرجاء والتعديلات للرسالة المعنية؟
- هل يقوم المجلس المتخصص بممارسة صلاحيات واسعة في تعديل واقتراح عناوين للرسائل غير التي وردت في التقارير الجمعية؟
- هل للمجلس المتخصص الحق والسلطة في تحديد فترة إرجاء الرسالة لمدة تختلف عن تلك التي أجمع عليها الممتحنون؟
- هل تعطى اللائحة الحالية للمجلس المتخصص الحق في أن يقوم بإصدار التوجيهات للممتحنين حول كيفية كتابة تقاريرهم وعن مضامينها؟
- هل يمكن للمجلس المتخصص أن يوصى بإبعاد بعض الممتحنين من العملية التقييمية في بعض المسافات بناء على ملاحظات أعضائه حول هذه التقارير؟

لقد دار نقاش واسع في بعض المجالس المتخصصة حول هذه الأسئلة المذكورة أعلاه ولم تحسم. فالبعض يرى أن للمجلس المتخصص كامل السلطة والصلاحيات التي تجعله رقيباً على أداء الممتحنين ومجالس الأقسام والكليات. كما يرى آخرون أن السلطة الحقيقية في مثل هذه الأمور تكون لمجالس الأقسام ومجالس أبحاث الكليات وأن دور المجالس المتخصصة دور أقل بكثير مما هو ممارس الآن.

هذه المسائل والأسئلة تستوجب نقاشاً مستفيضاً للوصول لموجهات عامة تساعد في تسيير عمل هذه المجالس وتنظم وقتها وتزيد من فعاليتها في ضبط الأداء العلمي والمحافظة على مستوى الدرجات العليا بالجامعة.

5. التقييم في مرحلة مجلس الأساتذة

بالرجوع للجدول (1) يمكن ملاحظة أن البنود والفقرات التي تشير لحق مجلس الأساتذة بإجازة الدرجة متشابهة ومكررة في دليل كلية الدراسات العليا 1995 والنظام الأساسي لكلية الدراسات العليا 1998 وقانون الجامعة لعام 1995. هذا الحق في إجازة الدرجات العلمية هو حق ثابت فيها جميعاً. غير أن دليل الجامعة لعام 1986 باللغة الإنجليزية هو الوثيقة الوحيدة التي تحدد اللوائح المنظمة لأداء مجلس الأساتذة وطريقة عمله وهي منقولة من الدلائل والقوانين السابقة للعام 1986. لا يوجد في دلائل الجامعة الحديثة عهداً بعد 1986 ما يشير لهذه اللوائح التي تحكم سير العمل بمجلس الأساتذة.

وربما لغياب المعلومة الصحيحة حول أداء مجلس الأساتذة عن عدد وافر من الأساتذة الآن صار أعضاء المجلس يأخذون وقتاً كبيراً ويدخلون في نقاش واسع عند إجازة الدرجات العليا. هذا النقاش يفتح تساؤلات كبيرة حول عناوين الرسائل وأحياناً حول مسميات الدرجات المختلفة بل في بعض الأحيان يتساءلون عن مدى أحقية وملاءمة بعض المشرفين على بعض الرسائل.

وكثيراً ما يمتد النقاش ويستطيل ويهدر وقتاً غالباً من زمن المجلس. لقد تكررت هذه المشكلة وصارت شبه دائمة في كثير من جلسات مجلس الأساتذة عبر السنوات. ولقد حرصت كلية الدراسات العليا عبر مجالسها المتخصصة أن تناقش هذه المسائل باستفاضة بل طلبت من عمداء الكليات والمشرفين مراجعة عناوين الرسائل قبل أن تعرض على مجلس الأساتذة تقييماً للخطأ وتوفيراً لوقت مجلس الأساتذة ألا يهدر في هذه القضايا. رغماً عن ذلك فقد ظلت هذه الظاهرة مستمرة والوقت يضيع وربما تحملت كلية الدراسات العليا عبء الرد على تساؤلات الأعضاء. ترى هذه اللجنة أنه في حالة إثارة مثل هذه المشكلة الخاصة بالتعليق على أسماء الدرجات أو عناوين الرسائل يمكن للمجلس أن يستعين برأي عميد الكلية المعنى أو رئيس القسم المختص وألا يتحمل عميد كلية الدراسات العليا عبء الرد على قضايا لا يمكن له الإحاطة بتفاصيلها العلمية.

خاتمة وتوصيات:

- هدفت هذه الورقة لدراسة واقع العملية التقييمية للدرجات العليا بجامعة الخرطوم و لمعرفة مدى فعالية اللوائح التي تحكمها في مستويات الممتحنين والمجالس المتخصصة ومجلس الأساتذة، ثم تحديد نقاط القوة والضعف في هذه العملية مع التوصية بإجراء التغييرات والتعديلات في اللوائح الضابطة لمسارها والرافعة لكفاءتها. كما أفردت الورقة نقاشاً لتقييم البحث التكميلي في درجة الماجستير لما صاحبه من مشاكل عديدة في عدد من الكليات والمعاهد والمراكز بالجامعة كما قدمت بعض التوصيات لمعالجة هذه المشاكل.
- في مرحلة الممتحنين عرضت الورقة لتقارير الممتحنين الفردية و التقارير الجمعية و ناقشت إشكالاتها وتقدمت ببعض الحلول لها.
- في مرحلة المجالس المتخصصة ناقشت الورقة اللوائح التي تحكم تعيين الممتحنين الداخليين والخارجيين والمشاكل التي أفرزتها تجربة الجامعة في استخدام الممتحن الخارجي وتدنى مستواه عندما تم استخدام

المتحنيين السودانيين من خارج جامعة الخرطوم بدلاً للممتحن الخارجى من خارج السودان. قدمت الورقة توصيات لمعالجة المشاكل الخاصة بالمتحّن الخارجى السودانى.

• و أخيراً ناقشت الورقة التقييم فى مرحلة مجلس الأساتذة وما أفرزته التجربة من ملاحظات حوله مع التوصية بنقاط تساعد على تحسين مستوى الأداء فى هذه المرحلة التقييمية.

• لاحظت اللجنة أن العملية التقييمية للدرجات العليا بجامعة الخرطوم تتصف بالمهنية العالية و محكومة بنظم أكاديمية و إدارية و تنظيمية و لوائح متقنة أدت الى المحافظة على مستوى و سمعة الدرجات العليا بالجامعة لعقود طويلة. و نتيجة للتغيرات الكثيرة فى مجالات الطلب على التعليم فوق الجامعى نتيجة للزيادة الكبيرة فى أعداد المتخرجين فى الجامعات السودانية المختلفة وللتطور الكبير أيضاً فى البرامج الدراسية فوق الجامعية فى مضمونها و أساليب ترويجها و تدريسها التى حدثت فى عقد التسعينيات ، فقد رأت كلية الدراسات العليا أن تراجع و تقوم تجربتها فى جوانبها المختلفة من أجل رفع الكفاءة و تحسين الأداء و تقديم أفضل الخدمات التعليمية الممكنة. هذا و تأتى عملية مراجعة العملية التقييمية على رأس المهام و الأهداف التى تنشدها هذه الندوة العلمية الهامة.

• فيما يأتى نقدم قائمة بأهم التوصيات التى احتوتها الورقة حول تقويم الدرجات العليا بالجامعة فى مستويات التقييم المختلفة: مستوى المتحنيين و مستوى المجالس التخصصية و مستوى مجلس الأساتذة لأجل وضعها فى مكان واحد لتسهيل و تركيز النقاش حولها والوصول لقرارات نرجو أن تساعد فى رفع الكفاءة و تحسين الأداء فى هذا الجانب الهام من مهام كلية الدراسات العليا بالجامعة.

التوصيات التى ضمتها الورقة تقويم درجتى الدبوم العالى و الماجستير

• توصى اللجنة بإضافة البند التالى للوائح الدرجات التى بها امتحان تحريرى تثبيتاً للممارسة المعمول بها فى بعض الكليات و المعاهد و المراكز بالجامعة : "يجوز للكلية أو المعهد أو المركز تعيين ممتحن مشارك متى ما اقتضت الضرورة وذلك بالتنسيق مع كلية الدراسات العليا".

• ثانياً: أجرت اللجنة تعديلاً مقترحاً على الفقرة (4) فى صفحة (7) من الدليل المختصر تحت بند الامتحانات. تقرأ الفقرة (4) "يجوز أن يسمح للطالب بإعادة الامتحان فى المواد التى رسب فيها شريطة أن لا تزيد عن 3/1 (ثلث) مواد الامتحان. كما يجوز أن يسمح للطالب الذى يرسب فيما لا يزيد عن 3/2 المواد بإعادة الامتحان فى كل المواد، هذا ولا يمنح الطالب الذى ينجح بعد الملحق أو الامتحان المعاد أكثر من درجة مقبول فى التقدير العام. أما الطالب الذى يرسب فى أكثر من 3/2 المواد أو يرسب فى أية مادة من امتحان الملحق المعاد فلا يمنح الدبلوم ولا يسمح له بالإعادة".

أما التعديلات التى توصى بها اللجنة وذلك بهدف المحافظة على المستوى العلمى للدرجة وضبط جودتها فتشمل الآتى:

• يجوز أن يسمح للطالب بالجلوس لامتحان الملاحق فى المواد التى رسب فيها شريطة أن لا تزيد عن ربع المواد المقررة.

• الطالب الذى يرسب فى أكثر من ربع المواد يعتبر راسباً فى كل الامتحان ولا يمنح درجة.

• يمنح الطالب تقدير مقبول فى مواد الملحق ويحتفظ بتقدير درجاته فى المواد الأخرى عند النظر فى تقديره العام.

• إذا رسب الطالب فى أى من مواد الملحق لا يمنح الدرجة.

والجدير بالملاحظة أن اللوائح الخاصة بدرجات الماجستير التى بها مقررات تنحى منحى درجة الدبلوم العالى فى تقويمها للمقررات. ولقد راجعت اللجنة هذه اللوائح ورأت أن توصى بعدد من الفقرات والبنود التى تحكم تقويم هذه المقررات آملة أن يودى ذلك لتحسين الأداء و يحافظ على مستواها.

التوصيات بالنسبة لدرجتى الماجستير بالمقررات والمقررات و البحث التكميلى كما يلى:

• يمنح الطالب فى حالة نجاحه فى الملاحق تقدير مقبول فى مواد الملحق مع الاحتفاظ بتقديراته فى المواد التى نجح فيها فى الامتحان النهائى عند احتساب تقديره العام.

• فى حالة إعادة الامتحان ينال الطالب تقدير مقبول فى كل المواد بالإضافة إلى تقديره العام.

• الرسوب فى أى من مواد الملحق يحرم الطالب من مواصلة الدراسة.

- توصى اللجنة على الإبقاء على البند (س) الامتحان التحريري بالنسبة لدرجتي الماجستير بالمقررات وبالمقررات والبحث التكميلي كما هو موضح فى الدليل المختصر والجدول (1).
- أولاً: الفقرة (1) من البند (س) الممتحنون فى صفحة 12 من الدليل المختصر التى تتحدث عن تعيين الممتحنين وفى آخر سطر منها تقرأ:
"ولا يجوز إلا فى حالات نادرة اعتماد مُشرفين إن وجدا للطالب كمتحنيين داخليين". توصى اللجنة بتعديل هذه الجزئية لتقرأ: "ولا يجوز إلا فى حالات نادرة اعتماد المشرف المساعد كمتحن داخلى بموافقة كلية الدراسات العليا" كما توصى اللجنة بإضافة عبارة *اللجنة العلمية الخاصة بالمعاهد والمراكز* فى نهاية الجملة الأولى لهذه الفقرة تقرأ كالآتى:
"يقوم مجلس كلية الدراسات العليا بتعيين الممتحنين بعد ترشيحهم بواسطة القسم و مجلس أبحاث الكلية و اللجنة العلمية بالمعاهد و المراكز"
- ثانياً: راجعت اللجنة الفقرة (2) من البند (س) المذكور أعلاه وأجرت عليها تعديلاً لتقرأ كما يلى حسب وضعها وترقيمها فى الدليل المختصر:
- يقوم كل ممتحن بقراءة الرسالة ويقدم تقريراً سرياً مفصلاً عنها لكلية الدراسات العليا يحوى الآتى:

التقرير الموجز

- أ-التوصية: قبول /إرجاء/ رفض الرسالة
- ب-الأسس للتوصية المذكورة فى (أ) أعلاه

التقرير المفصل

- تقرير مستوفى عن الرسالة يشمل تقويماً للآتى:
 - مشكلة البحث (أهميتها وأهدافها وبعدها الزمنى والمكانى)
 - استعراض الأدبيات
 - منهجية البحث (المنهج المتبع لجمع المعلومات والوسائل المستخدمة لتحليلها)
 - النتائج
 - مناقشة النتائج وأفاق تطبيقها
 - أية ملاحظات أخرى
 - التوصية: قبول / إرجاء/ رفض الرسالة"
- رأت اللجنة أن تطبق هذه التعديلات المقترحة للفقرة (2) فى البند (س) "الممتحنون" فى صفحة 12، 13، من الدليل الموجز على الفقرة (2) من بند "الممتحنون" فى صفحة (19) الخاص بدرجة الدكتوراه.
- ثالثاً: توصلت اللجنة إلى أن تبقى الفقرات (ب) و (ج) تحت بند "الرسالة أو الأطروحة" فى صفحة (10) من الدليل المختصر كما هى مع التوصية بتعديل الفقرة (د) من نفس البند لتقرأ:
"أن تكون الرسالة مقنعة وذات مستوى علمى عالٍ بدلاً عن "أن تكون الرسالة مقنعة ومشرفة لتقديمها للنشر بصورتها المقدمة أو فى شكل مقتطفات".
- رابعاً تعديل الفقرة (4) فى صفحة (11) من البند (ز) "الرسالة أو الأطروحة" لتقرأ: "يجب أن يبرز البحث إسهام الطالب المتفرد فى التقدم العلمى فى الموضوع" مع حذف ما تبقى من الفقرة (4) القديمة.
- خامساً: توصى اللجنة بالإبقاء على الفقرتين (3) و(4) من بند "الممتحنون" فى صفحة (13) كما هى.

- سادساً: توصى اللجنة باستبدال عبارة "مجلس كلية الدراسات العليا" الواردة فى الفقرة (5) فى صفحة (20) من بند "الممتحنون" فى الدليل المختصر بعبارة "المجلس المتخصص".

تقويم البحث التكميلي:

- لقد جرى كثير من النقاش حول تحديد المدى الزمنى لهذا البحث التكميلي لهذه الدرجة فى بعض المجالس التخصصية كما برزت آراء حول تحديد ثقله العلمى بالنسبة للدرجة مقارنة بالجزء الخاص بالمقررات. فى هذا الإطار برزت الحاجة للإجابة عن عدد من الأسئلة المشروعة.
- هل تعطى البحث التكميلي وزناً كنسبة مئوية محددة أو درجة معينة بالمقارنة لتلك التى تعطى للمقررات؟

- هل نحدد هذا الوزن المقترح للبحث وذلك بتحديد عدد الكلمات أو الصفحات التي يشملها البحث؟
- هل تقوم الجامعة بإلغاء هذا البحث التكميلي والاستعاضة عنه بالمقررات لكل درجة؟
- هل نجعل وزن هذا البحث يساوي ثقل ورقة امتحانية واحدة كما في المقررات الأخرى؟ ومن ثم تكون هذه الورقة تحت إشراف الأقسام والكليات المعنية مما يوفر جهداً كبيراً ويقلل إشكالية التقويم التي يواجهها.

تقارير الممتحنين وإشكالاتها

أولاً: بالنسبة لاستمارة ترشيح الممتحنين لاحظت اللجنة أنه يطلب من الممتحن إيراد معلومات حول مساهمته في الإشراف على طلاب الدراسات العليا والمشاركة في امتحانات طلاب الدراسات العليا وعدد البحوث والكتب المنشورة. هذه المعلومات التي تحتويها السيرة الذاتية تطلب فقط من الممتحنين ولا تطلب من المشرفين. رأت اللجنة إمكانية الاستغناء عن طلب هذه المعلومات في الاستمارة والاكتفاء فقط بطلب إرسال السيرة الذاتية التي تضم هذه المعلومات وغيرها.

ثانياً: بالنسبة لاستمارة تقرير الممتحنين لاحظت اللجنة عدم وجود مساحة في الاستمارة باللغة الإنجليزية تشير لإجراء التوصيات مع ملاحظة وجود توجيه بإجراء التعديلات في الاستمارة مما يخلق ارتباكاً وعدم دقة إذ إن غياب المساحة بالتوصية لإجراء التوصيات الخفيفة تجعل الممتحن في بعض الأحيان يوصى بإجراء تعديلات في المساحة المتاحة له بالاستمارة، علماً بالفرق بين التوصيات و التعديلات.

ثالثاً: لاحظت اللجنة أن الاستمارة تشمل بعض التوجيهات والمؤشرات للممتحن لكتابة تقريره عن الرسالة تحوى الآتى:

- استعراض المراجع والمصادر
- الوسائل المستخدمة في البحث
- النتائج
- مناقشة النتائج وأفاق توزيعها
- أية ملاحظات أخرى
- خلاصة البحث
- هذه المؤشرات المذكورة أعلاه تصف غالباً متطلبات البحوث التطبيقية حسب منهج البحث المطبق ولا تفي بصورة كاملة بمتطلبات البحوث الاجتماعية والإنسانية. إذ إن في البحوث الاجتماعية والإنسانية يصير تحديد مشكلة البحث (أهميتها، وأهدافها وأبعادها الزمانية والمكانية) وتحديد أسئلة البحث أو فروضه ومنهجية البحث (في جمع المعلومات وطرقها وأنواعها وأساليبها ونظم تحليلها) وتوصيف هيكل البحث وصلته بالمساهمة المعرفية وأثره على متخذي القرار تصير كلها من المؤشرات المهمة في تقويم البحث. لذا ترى اللجنة إضافة هذه الموجهات للموجهات الموجودة الآن لكي تصير الاستمارة شاملة للمساقات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.
- رابعاً: لاحظت اللجنة من خلال ممارسة المجالس المتخصصة أن بعض الممتحنين لا يقومون بتعبئة جميع بنود الاستمارات أعلاه وعليه نرى أنه يمكن إضافة فقرة بالاستمارة كتوجيه يلزم الممتحن بملء كل أقسامها كتابة أو طباعة كما يلي:

(Complete All Sections of The Report in Typing or Block Letters).

خامساً: لاحظت اللجنة أن ثلاث الاستمارات لا تضم البريد الإلكتروني لكلية الدراسات العليا. الآن صار العنوان الإلكتروني مهماً جداً لسرعة الاتصال بالممتحن وتقليل الوقت في تقويم البحوث وتقليل تكلفة الطالب في الانتظار.

سادساً: ومن واقع الممارسة أيضاً في بعض المجالس المتخصصة اتضح أن المشاكل في تقارير الممتحنين لا تقتصر على ملاحظات اللجنة حول الاستمارات فقط بل تتعداها إلى مضامين التقارير نفسها. فمثلاً لاحظ بعض أعضاء المجالس المتخصصة أن بعض الممتحنين يكتبون عناوين الرسائل الممتحنة بطريقة غير دقيقة ولا يتقيدون بالعنوان الوارد في الرسالة مما يخلق وضعاً غير دقيق. كذلك فإن عدم الدقة في كتابة العناوين يجعل المجالس المتخصصة تدخل في نقاش طويل لتحديد العنوان وفي بعض الأحيان تعديل أو اقتراح عناوين أخرى يستشار فيها المشرف مما يطيل الوقت ويؤخر إجازة الدرجة.

- إن كثيراً من هذه الملاحظات حول عدم دقة كتابة عناوين الرسائل ناتجة جزئياً من عدم الالتزام بملء الاستمارة الخاصة بالامتحان بالطريقة الصحيحة والاعتماد على الذاكرة غالباً عند كتابة التقرير وعدم الرجوع للرسالة وعليه توصي اللجنة بأن يلتزم كل ممتحن عند كتابة تقريره بإيراد عنوان الرسالة كما ورد فيها ويجب

أيضاً أن تقوم كلية الدراسات العليا بمراجعة ذلك تقليلاً للتكلفة التي تنجم عن ضياع الوقت في تصحيح هذا الأمر. كما توصى اللجنة أيضاً أن تقوم مجالس الأقسام ومجالس أبحاث الكليات والمعاهد والمراكز بواجبها العلمي في ضبط جودة الرسائل ومراجعة وتصحيح مثل هذه الأخطاء قبل إرسال الاستمارات لكلية الدراسات العليا.

• هذا وربما كان من الأوفق لو أن كلية الدراسات العليا قامت بإعداد الفهارس والدلائل لكل الرسائل المجازة لكي يتسنى للمشرفين والطلاب والممتحنين والباحثين معرفة ما تم بحثه وتفادي التكرار في البحوث وتوجيه الطاقات للمساهمة في زيادة وبناء المعرفة العلمية في المساقات المختلفة. لكي يتم ذلك لا بد أيضاً أن تضطلع كلية الدراسات العليا والجهات المعنية بالنشر الأكاديمي بوضع خطة شاملة تستهدف نشر الرسائل المختلفة بعد إجراء التحرير المطلوب وإتاحتها للطلاب والباحثين ومتخذى القرار حتى تعم الفائدة منها وتساهم الجامعة في نشر المعرفة والترويج لها وقيادة الوعي والاستتارة والمعرفة العلمية في المجتمع.

• وربما كان ضرورياً أن تستفيد كلية الدراسات العليا من الخبرات العلمية المتوفرة في عضوية المجالس المتخصصة في تنفيذ هذا المشروع العلمي الكبير في مجالات التحرير وغيرها. إن فرص الجامعة في تنفيذ هذا المشروع تبدو كبيرة إذا تم تعاون مع دور النشر الجامعية المحلية والعالمية والاستفادة من فرص التمويل الكبيرة من المؤسسات التعليمية المانحة على المستويين الإقليمي والعالمي.

• من جهة أخرى فقد لاحظت اللجنة أن عدم الدقة في كتابة عناوين الرسائل ربما ينطبق أيضاً على أسماء الدرجات. في بعض الأحيان تظهر أسماء درجات غير دقيقة وأخرى غير موجودة أصلاً مع تكرار الأخطاء في أسماء بعضها. أيضاً هذه المشكلة يمكن معالجتها على مستوى مجالس الأقسام والكليات والمعاهد والمراكز مع إجراء المراجعات اللازمة من كلية الدراسات العليا.

• لاحظت اللجنة أيضاً أن عدداً غير قليل من الممتحنين لا يلتزمون بكتابة تقاريرهم باللغة المكتوب بها الرسالة. في كثير من الحالات تكون الرسالة باللغة الإنجليزية وتأتي تقارير الممتحنين باللغة العربية والعكس صحيح مما يشير إلى خلل تنظيمي في العملية التقييمية. نوصي أن تقوم كلية الدراسات العليا بمراجعة هذا الأمر وأن لا تقبل أي تقرير فردى مكتوب بلغة غير لغة الرسالة.

• بما أن العملية التقييمية عملية متكاملة تهدف لضبط الجودة ورفع مستوى الدرجات ورفع مقدرتها على المنافسة مع درجات الجامعات الأخرى داخلياً وخارجياً، فهناك حاجة لحث الممتحنين بالمساهمة في تجويد ورفع كفاءة الرسالة وذلك بالمساهمة باقتراح وتبيين ما هو مطلوب من الطالب أن يعمل عند إجراء التصويبات والتعديلات في الرسالة وتحقيق وتثبيت المعلومة المطلوبة مستفيدين من المساحة المتاحة بالاستمارة تحت بند أية إضافة أخرى، وأن لا يكتفوا باستعراض المناقص ونقاط النقد فقط في تقاريرهم الفردية.

ملاحظات حول التقرير الجمعي

أولاً: إن عدداً غير قليل من الممتحنين الذين ينتقدون بحوث الطلاب نقداً كبيراً في تقاريرهم الفردية ويطلبون إجراء تعديلات أساسية عليها بل في بعض الأحيان يقترحون إرجاءها لمدة قد تصل إلى تسعة شهور كاملة ويثبتون ذلك في تقاريرهم الفردية ، قد نجدهم يتغاضون عن كل ذلك في الامتحان الشفاهي ويجيزون الدرجة في تقريرهم الجمعي بتصويبات خفيفة تتم تحت إشراف المشرف. في مثل هذه الحالات يكون التقرير الجمعي مكتوباً بطريقة لا تدل على أنهم ناقشوا تلك التعديلات الأساسية ولا تبين أنهم كانوا قد اقتصروا بوجهة نظر الطالب وتم إسقاطها. هذا الأمر يخلق وضعاً غير مريح وربما شكك في مصداقية التقرير الجمعي أو مصداقية تقاريرهم الفردية.

ثانياً: إن النقطة المذكورة أعلاه نتجت من أن التقرير الجمعي عادة يكتب بطريقة نمطية تكاد تكون مكررة وغير دقيقة وخالية من الجهد الذي يحكى معالجة التباين الذي يحصل في التقارير الفردية. بل في بعض الأحيان لا يلتزم الممتحنون حتى باستخدام الاستمارة المعدة للتقرير الجمعي.

ثالثاً: لاحظت اللجنة بعد الاطلاع على تجارب بعض المجالس المتخصصة أن التقارير الجمعية ربما أتت بعنوان جديد لموضوع الرسالة يختلف عن الموضوع في التقارير الفردية بل الذي ورد في الرسالة. لا يكون هنالك شرح وتوضيح لماذا تم ذلك؟ وكيف تم ذلك؟

رابعاً: في بعض الحالات يكون تاريخ إجراء الامتحان الشفاهي سابقاً لتاريخ إعداد وكتابة التقارير الفردية مما يدل على أن الممتحنين قد أجروا الامتحان الشفاهي أولاً ثم قاموا بكتابة تقاريرهم بعد ذلك مخالفين النظام المتبع في تقويم الدرجة. لا بد لكلية الدراسات العليا أن تتأكد أنها تسلمت كل التقارير الفردية أولاً ثم بعد ذلك تأذن بإجراء الامتحان الشفاهي وأن لا تعتبر الخروج على هذا النمط عملية مقبولة.

خامساً: لاحظت اللجنة أيضاً أن الامتحان الشفاهي في بعض الحالات يتم باجتماع اثنين من الممتحنين وفي غياب الممتحن الخارجي دون عذر مقدم ولا إذن بإجراء الامتحان من كلية الدراسات العليا مما يثير عدداً من الأسئلة ويقدم في مصداقية الامتحان نفسه.

سادساً: في حالة أن تكون توصية الممتحنين في الامتحان الشفاهي هي إرجاء الرسالة لعدد من الشهور مثلاً لا تحدد مدة سريان هذا القرار. هل تحسب المدة من زمن الامتحان الشفاهي؟ أم من تاريخ اجتماع المجلس المتخصص لإجازة تقارير الممتحنين؟ لقد أظهرت التجربة أن الممتحنين عادة يحسبون مدة إرجاء الرسالة للتعديل من يوم انعقاد الامتحان الشفاهي. كما يحسب المجلس التخصصي مدة الإرجاء من يوم انعقاده لإجازة الدرجة وربما كان الفارق في الوقت بين اجتماع الممتحنين والمجلس المتخصص لا يقل عن شهرين كاملين مما يهدر الوقت ويخلق تنازراً في العملية التقييمية. وترى اللجنة أن تحسب مدة الإرجاء من يوم اجتماع المجلس المتخصص لإجازة الدرجة في حالة التعديلات وتقوم كلية الدراسات العليا بإخطار الطالب بذلك فوراً.

● وأخيراً فقد لاحظت بعض المجالس المتخصصة من واقع الممارسة أنه في حالة التعديل يقوم بعض الممتحنين بالاحتفاظ بنسخ الرسائل ولا يرجعونها للطالب مع قائمة التعديلات أو التصويبات المطلوبة مما يعطل أداءه ويهدر الزمن المطلوب لإجراء التعديلات. هذه المشكلة أيضاً مقرونة بمشكلة أخرى تخص الإفادات بإجراء التصويبات والتعديلات المطلوبة من المشرف أو الممتحنين. في كثير من الأحيان تأتي هذه الإفادة بالتعديل والتصويب في فترة وجيزة جداً لا تتطابق مع المدة الممنوحة للطالب لإجراء التعديلات المطلوبة وفي ظروف أخرى ربما لا تأتي إلا بعد انقضاء زمن طويل جداً يعطل عملية إجازة الدرجة. وعليه ترى اللجنة أن تقوم كلية الدراسات العليا بالمتابعة للصيقة لتقليل المعاناة والزمن والتكلفة التي تنجم عن مثل هذا التصرف من المشرف أو الممتحنين تجاه إجراء التعديلات.

التقويم في مرحلة المجالس التخصصية:

● الفقرة (3) من مهام نواب العميد واختصاصاتهم هي الموافقة على اعتماد الممتحنين المذكورة أعلاه. لا بد أن نشير أن هذه الفقرة أعطت الحق في اعتماد الممتحنين لنواب العمداء والذي كان حقاً أصيلاً لمجلس الكلية يمارسه بالنيابة عنه عميد الكلية في النظام الأساسي السابق للكلية. توصي اللجنة أن تضاف فقرة لمهام المجالس المتخصصة باعتماد تعيين الممتحنين وتقويض نواب العميد بممارسة هذا الحق في ممارستهم للعمل اليومي.

نظام الممتحن الخارجي وتحدياته

الاحتمالات المستقبلية:

أ- أن ترجع الجامعة لنظام الممتحن الخارجي الأجنبي وذلك بدعم كلي لعدد محدود من الممتحنين في التخصصات المختلفة والمتقاربة لكل الكليات من ميزانية الجامعة ومن مال الدراسات العليا، وذلك يتم برصد جزء من رسوم الدراسات العليا لهذا الغرض. يمكن أن يحدث ذلك في مراحل تقويم وامتحان الرسائل إذ إن التكلفة معظمها يذهب للاتصالات وإرسال الرسائل للخارج. واضح أن هذا النظام مكلف من ناحية مالية ومن واقع الارتفاع الكبير في عدد الطلاب والرسائل المراد لها ممتحنون خارجيون يصبح تطبيقه مكلفاً.

ب- اعتماد مبدأ الإشراف والمسئولية المشتركة لدرجة الماجستير والدكتوراه وذلك بتكوين لجنة امتحان وإشراف مشتركة مكونة من ثلاثة أعضاء تكون المسئولية الأكاديمية عليهم جميعاً في الإشراف والامتحان لرسالة الطالب. هذا النظام معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وهو نظام يعتمد على الامتحان الداخلي فقط ولا يستخدم ممتحناً خارجياً مستفيداً من الكفاءات المختلفة الموجودة بالقسم والكلية والجامعة مع تقييم الجانب المهني وإعلاء المسئولية الأكاديمية.

ج- الاستمرار في النهج الحالي بالاعتماد على الممتحن المعاون بديلاً للممتحن الخارجي في نظام المقررات وتعميمه على البحوث وذلك بتعيين ممتحنين آخرين متعاونين بالإضافة للمشرف لتشكيل لجنة الامتحان الثلاثية.

● إن النظام الثالث، الذي يدعو إلى الاعتماد على الممتحنين المشاركين، هو أقلها تكلفة وأكثرها قبولاً وأقرب إلى التجربة المعمول بها الآن وأقلها خدشاً للجدارة الأكاديمية. كذلك فهو يقنن للواقع المائل الذي يقول إن جامعة الخرطوم كانت وستظل مستودعاً لأكثر عدد من التخصصات والكفاءات المختلفة وذات قاعدة أكاديمية عريضة وموارد ضخمة تجعلها الأجدر في استدامة هذا الخيار على المديين المتوسط والبعيد.

أداء المجلس المتخصصة

- وضح للجنة عند مناقشة تقويم الدرجات العليا في مرحلة الممتحنين ومن خلال فحص تقاريرهم ومن واقع ممارسة بعض المجالس المتخصصة أنه يمكن أن يحدث تضارب كبير بين وجهات نظر الممتحنين وأعضاء المجالس المتخصصة في عدة قضايا عند إجازة التقارير الفردية والجمعية.
- فمثلاً يرد سؤال محوري حول الحاجة أو عدمها لإعداد لائحة تحكم أداء المجالس المتخصصة عند مناقشة تقارير الممتحنين فردية كانت أم جمعية.
- هل يقوم المجلس المتخصص عند مناقشة تقارير الممتحنين بالالتزام بما ورد فيها ما أمكن ذلك دون تعديل أو تدخل كبير؟
- هل يلجأ المجلس المتخصص لإجازة توصية مخالفة عن توصية الممتحنين في حالات الإجازة والإرجاء والتعديلات للرسالة المعنية؟
- هل يقوم المجلس المتخصص بممارسة صلاحيات واسعة في تعديل واقتراح عناوين للرسائل غير التي وردت في التقارير الجمعية؟
- هل للمجلس المتخصص الحق والسلطة في تحديد فترة إرجاء الرسالة لمدة تختلف عن تلك التي أجمع عليها الممتحنون؟
- هل تعطى اللائحة الحالية للمجلس المتخصص الحق في أن يقوم بإصدار التوجيهات للممتحنين حول كيفية كتابة تقاريرهم وعن مضامينها؟
- هل يمكن للمجلس المتخصص أن يوصى بإبعاد بعض الممتحنين من العملية التقويمية في بعض المساقات بناء على ملاحظات أعضائه حول هذه التقارير؟
- لقد دار نقاش واسع في بعض المجالس المتخصصة حول هذه الأسئلة المذكورة أعلاه ولم تحسم. فالبعض يرى أن للمجلس المتخصص كامل السلطة والصلاحيات التي تجعله رقيباً على أداء الممتحنين ومجالس الأقسام ومجالس أبحاث الكليات والمعاهد والمراكز. كما يرى آخرون أن السلطة الحقيقية في مثل هذه الأمور تكون لمجالس الأقسام ومجالس أبحاث الكليات والمعاهد والمراكز وأن دور المجالس المتخصصة دور أقل بكثير مما هو ممارس الآن.

التقويم في مرحلة مجلس الأساتذة

- صار أعضاء المجلس يأخذون وقتاً كبيراً ويدخلون في نقاش واسع عند إجازة الدرجات العليا. هذا النقاش يفتح تساؤلات كبيرة حول عناوين الرسائل وأحياناً حول مسميات الدرجات المختلفة بل في بعض الأحيان يتساءلون عن مدى أحقية وملاءمة بعض المشرفين على بعض الرسائل.
- وكثيراً ما يمتد النقاش ويستطيل ويهدر وقتاً غالباً من زمن المجلس. لقد تكررت هذه المشكلة وصارت شبه دائمة في كثير من جلسات مجلس الأساتذة عبر السنوات. ولقد حرصت كلية الدراسات العليا عبر مجالسها المتخصصة أن تناقش هذه المسائل باستفاضة بل طلبت من عمداء الكليات والمشرفين مراجعة عناوين الرسائل قبل أن تعرض على مجلس الأساتذة تقييماً للخطأ وتوفيراً لوقت مجلس الأساتذة ألا يهدر في هذه القضايا. رغماً عن ذلك فقد ظلت هذه الظاهرة مستمرة والوقت يضيع وربما تحملت كلية الدراسات العليا عبء الرد على تساؤلات الأعضاء.
- ترى هذه اللجنة أنه في حالة إثارة مثل هذه المشكلة الخاصة بالتعليق على أسماء الدرجات أو عناوين الرسائل يمكن للمجلس أن يستعين برأي عميد الكلية المعنى أو رئيس القسم المختص وألا يتحمل عميد كلية الدراسات العليا عبء الرد على قضايا لا يمكن له الإحاطة بتفاصيلها.

المراجع العربية

1. كلية الدراسات العليا، دليل كلية الدراسات العليا (المختصر)، مطبعة جامعة الخرطوم، 1995.
2. كلية الدراسات العليا، النظام الأساسي لكلية الدراسات العليا، مطبعة جامعة الخرطوم، 2003.
3. جامعة الخرطوم، قانون الجامعة، مطبعة جامعة الخرطوم، 1995.

المراجع الأجنبية

- 1- Chase, C. and L. Jacobs, *Developing and Using Tests Effectively: A Guide for Faculty*. Jossey-Bass., 1992.
- 2- Frisbie, D., Diamond, and Ory, J, *Assigning Course Grades*. Urbana-Champaign: University of Illinois, Office of International Resources. [ERIC No: ED285496], 1979.
- 3- Philips, Jack, *Handbook of Evaluation and Managing Training Methods*. Kogan Page, 1991.
- 4- Walvoord, B., Anderson, V., *Effective Grading: A Tool for Learning and Assessment*. San Francisco; Jossey-Bass, 1998.
- 5- Worthen, Blaine, *Education Evaluation: Alternative Approaches and Practical Guidelines*. Longman, 1987.

شارك في التداول حول الورقة كل من :

البروفسور مهدي أمين التوم	كلية الاداب/ جامعة الخرطوم
البروفسور عمر محمد الأقرع	كلية علوم التقانة
د.محاسن حاج الصافي	كلية الاداب / جامعة الخرطوم
د.عز الدين الامين	كلية الاداب / جامعة الخرطوم
د.محمد أمين صديق	كلية العلوم / جامعة الخرطوم
د.فدوى عبد الرحمن	كلية الاداب / جامعة الخرطوم
د.سمية سر الختم	كلية الصيدلة / جامعة الخرطوم
د.كمال كرار	كلية الصيدلة / جامعة الخرطوم
د.ابراهيم صباحي	إدارة الاستثمار/جامعة الخرطوم

- أكد التداول الكثير من النقاط التي وردت بالورقة مع بعض الإضافات التي نلخصها في الآتي :
- التأكيد على ضرورة الاهتمام بالمتحن الداخلي كصمام أمان ومراعاة للأعباء الجسيمة التي يضطلع بها أثناء تقويمه للرسالة.
 - المبادرة بالتحضير المادي المناسب للمقيمين بها بما يواهي الجهد المبذول.
 - المطالبة بإعادة النظر في مسمى الدرجات الممنوحة.
 - الدعوة في البيت في الشهادات العليا الصادرة من جامعات أجنبية.
 - الدعوة لمعالجة حالة الالتباس الناتجة عن منح درجات علمية بذات المسمى من كليات مختلفة.
 - التأكد من مؤهلات ومقدرات طالب الدراسات العليا قبل التوصية بتسجيله وذلك لمستواه الأكاديمي والمعايينة وتقديم السمنار أمام المختصين من مجالس الأقسام.
 - ضرورة نشر ورقتين من كل رسالة قبل إجازتها.

محور الإشراف الأكاديمي

- اشتملت مداورات محور الإشراف الأكاديمي على العديد من وجهات النظر و المداخلات والإضافات البناءة نلخصها في النقاط التالية :-
- أكد البعض ضرورة وقفة خاصة بلغة البحوث (العربية والأجنبية) من حيث الصياغة والأسلوب والضببط .
 - ضرورة استحداث منصب نائب المدير للبحث العلمي بغرض العناية بالبحوث الموجهة .
 - اتصفت جامعة الخرطوم في الآونة الأخيرة بالضعف في مجال البحث العلمي عموما والبحوث الأساسية والتطبيقية بصفة خاصة ينظر ذلك في البحوث المقدمة للترقى .
 - تقلص الأداء البحثي بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس مما انعكس سلبا على الرسائل التي يشرفون عليها .
 - عدم استقلالية كلية الدراسات العليا إداريا وماليا انعكس سلبا على أدائها .
 - برز تساؤل عن الكيفية التي يتم بها اختيار المشرف : هل هي منطقية أم عشوائية وهل المعايير الخاصة بذلك متبعة بدقة ؟ .
 - يتساءل البعض عن جدوى اتباع طريقه موحدة للتقييم لكل أنواع البحوث النظرية والتطبيقية .
 - برزت دعوة لإثراء البيئة البحثية بعقد ندوات منتظمة واقامة برامج لتدريب طلاب الدراسات العليا .
 - التأكيد على أهمية المعينات البحثية كوسيلة لقياس كفاءة وأهلية المتقدمين للدراسات العليا .

- وفى مداخلة خاصة بموضوع تدريب المشرفين برز تساؤل عن الكيفية والآلية التي يتم بها ذلك.

نادى البعض بضرورة:

- الالتزام الأخلاقي في ممارسة عملية الإشراف .
- الموازنة بين عدد الطلاب وعدد المشرفين المؤهلين للإشراف.
- وضع معيار لتقليل الفوارق بين استحقاقات المشرفين في الكليات المختلفة .
- الاستفادة من السودانيين بالجامعات السعودية والمراكز المعاهد البحثية كمشرفين مساعدين خارجيين .
- تحديد استحقاق مادي للمشرف الخارجي مع تحديد مهامه .